الأمم المتحدة S/PV.5188

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥١٨٨**

الجمعة، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مولر/السيدة لوي	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد بابادودو
	الجزائر	السيد الحاج على
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مانونغي
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد مر كادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيد فاسيلاكس

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (S/2005/335)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-36217 (A)

0536217

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2005/335)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وأوكرانيا وسويسرا وصربيا والجبل الأسود ولكسمبرغ، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وباسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بصاحب السعادة السيد نيبويسا كوفيتش، رئيس مركز التنسيق لصربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا لشؤون كوسوفو وميتوهيا، وأدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد كوفيتش (رئيس مركز التنسيق لصربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا لشؤون كوسوفو وميتوهيا) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سورين جيسن-بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد جيسن - بيترسن لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2005/335 و Corrigendum.1، اللتان تتضمنان تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأود أيضا أن أوجه اهتمام أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2005/329، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل صربيا والجبل الأسود.

في هذه الجلسة، سوف يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية للسيد سورين جيسن - بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وأعطيه الآن الكلمة.

السيد جيسن - بيترسن (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ يا سيدي بتهنئتكم على تقلدكم رئاسة المجلس. وسوف تقدرون مدى سروري الخاص لرؤية الدانمرك تترأس المجلس اليوم. كما أود أن أشكركم شخصيا على تكريمنا بحضوركم في هذه القاعة اليوم.

لقد كانت فترة الأشهر الثلاثة منذ مثولي أمام مجلس الأمن المرة الماضية عصيبة. ويجب أن يُنظر إلى التقدم المحرز،

وأرجو ألا يكون هناك شك في أن بعض التقدم قد أحرز، في سياق التحديات التي تواجهها كوسوفو.

وقد شهد شهر آذار/مارس ٢٠٠٥ بصفة خاصة لحظات بالغة الشدة. وأحرزت الحكومة التي تم تشكيلها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ تقدما طيبا خلال الأيام المائة الأولى، وكان الزخم كبيرا. بيد أن تلك الحكومة في أوائل آذار/مارس، بعد أيام قليلة من تقريري الأخير إلى هذا المجلس، انتهى أمرها حين استقال رئيس الوزراء هاراديناي عقب إشعاره باتهام وشيك من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي خلال ٢٤ ساعة من توجيه الاتهام إليه، وبعد أن دعا لالتزام الهدوء ومواصلة التقدم في بناء مجتمع ديمقراطي في كوسوفو، توجه السيد هاراديناي طوعا إلى لاهاي.

وخلال تلك الأيام، أظهرت كوسوفو للمنطقة والعالم احتراما جديرا بالثناء للعملية القضائية. وروعيت الديمقراطية، وشكلت في غضون ثلاثة أسابيع حكومة جديدة، استمرارا لائتلاف الحزبين الرئيسيين، وهما رابطة كوسوفو الديمقراطية والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو، تحت قيادة بايرم كوسومي رئيسا للوزراء. وطوال تلك الأيام والأسابيع العصيبة، أدار الزعماء السياسيون والمواطنون في كوسوفو تلك الحالة الاستثنائية إلى حد كبير على نحو يتسم بالنضج ودونما خلل في النظام أو زعزعة للاستقرار.

وبصفة خاصة، استمر تطبيق المعايير في طريقه المرسوم. وتم سريعا اجتياز التأخير الوجيز الذي حدث إبان تشكيل الحكومة. وأظهرت الحكومة الجديدة نفس الالتزام بالمضي قدما للأمام فيما يتعلق بالمعايير وحققت تقدما مطردا في برنامجها خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو.

وكما في معظم الديمقراطيات الجديدة، ولعلنا نتذكر أن الديمقراطية في كوسوفو لا يزيد عمرها عن بضع سنوات، يوجد توتر سياسي. فلأول مرة في تاريخ كوسوفو القريب يكون لديها معارضة قوية، بقيادة هاشم ثاتشي وفيتون سوروي، تنتقد أعمال الحكومة، كما يحدث في أي مكان، رغم اتفاقها مع الأهداف العامة لكوسوفو.

ومن أجل السيطرة بشكل أكثر إيجابية على أية توترات، وبالنظر إلى الفترة الحرجة التي تنتظر كوسوفو في المستقبل والقضايا السياسية الهامة المقبلة، قررت أن أقترح الجمع بين قادة الأحزاب السياسية ورئيس كوسوفو معا في منتدى. ويتمثل الغرض من هذا المنتدى في تعزيز الحوار البناء وكفالة أقصى قدر ممكن من توافق الآراء بشأن المسائل الحاسمة والحرجة، دون أن يحل محل المنتديات الدستورية. وقوبل اقتراحي بالموافقة، وسأعقد أول اجتماع لمنتدى كوسوفو في الأسبوع القادم.

ويسرني أن أبلغكم بحدوث بعض التطورات الإيجابية في الحوار بين بريستينا وبلغراد. واستؤنفت أولى اجتماعات الحوار المباشر منذ آذار/مارس ٢٠٠٤ بعد عام من توقفها، بدءا بالفريق العامل المعني بالمفقودين يوم ١٦ آذار/مارس.

وتلت ذلك اجتماعات في نيسان/أبريل وأيار/مايو بشأن مسألتين أساسيتين هما الطاقة وعودة المشردين. وسوف تعقد اجتماعات الفريق العامل هذه على نحو منتظم في بلغراد وبرستينا، وتدعمها اجتماعات تقنية تتخللها لمعالجة المسائل الفنية. ولا يعمل هذا الحوار فقط على تحقيق تقدم بالنسبة للمسائل المحددة المعنية، التي تتراوح بين المسائل الإنسانية والاقتصادية، ولكنه يشكل أيضا علامة هامة من علامات بناء الثقة، وهي أمر بالغ الأهمية ونحن نقترب من المناقشات المتعلقة بالوضع.

ويلزم أن نواصل تشجيع الحوار السياسي. وأرحب بأن برستينا وبلغراد قد أعربتا الآن عن استعدادهما للدخول في حوار سياسي رفيع المستوى. ومن الأهمية بمكان أن يبدأ

الزعماء السياسيون التخاطب مع بعضهم البعض عاجلا وليس آجلا. ذلك أن لبرستينا وبلغراد كل المصالح المشتركة في التعايش والتفاعل بشكل سلمي وبنّاء.

وقد شهدنا على مدى الأشهر الماضية مزيدا من تبادل الرأي والحوار مع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. ووقعت الكنيسة ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو مذكرة تفاهم في ٢٥ آذار/مارس للسماح بإعادة إنشاء مواقع دينية أرثوذكسية صربية. وجاء ذلك بعد تأخير طويل بسبب المحادثات داخل نطاق الكنيسة حول كيفية الاستمرار. وقد خصصت المؤسسات المؤقتة بالفعل ٤,٢ ملايين يورو العام الماضي، وهي تنظر الآن فعليا في تخصيص مبلغ ١,٥ مليون يورو إضافي لإعادة بناء المواقع الدينية الأرثوذكسية الصربية التي أصيبت بأضرار خلال العنف الذي وقع في شهر آذار/مارس ٢٠٠٤.

ومن الواضح أن حفظ التراث الثقافي في كوسوفو في الأجل الطويل، وهو يشمل مواقع أرثوذكسية صربية، وعثمانية/إسلامية، وكاثوليكية، ومحلية، يجب أن يشكل أولوية متزايدة في الأشهر المقبلة. وفي هذا السياق، أود أن أذكر مؤتمر المانحين الدولي لحماية وحفظ التراث الثقافي لجميع الطوائف في كوسوفو، الذي عقد منذ أسبوعين في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافية (اليونسكو) في باريس بدعم من تلك المنظمة، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، وجهات أخرى. وقد تعهد المشاركون فيه بدفع حوالي ١٠ ملايين يورو وتقديم المساعدة التقنية في تعبير واضح عن الدعم للتراث الثقافي في كوسوفو. وأوفدت بعثة تقنية لترميم كنيسة في بريزرين، بدعم من اليونسكو، منذ أسابيع قليلة، وسوف يتلوها المزيد.

ومهما يكن عليه الأمر فإن الأخبار ليست جيدة على الإطلاق. فعلى الرغم من التطورات الأخيرة المشجعة بشأن الحوار بين بريشتينا وبلغراد فإني أشعر بالقلق إذ أنه بعد انقضاء أكثر من ١٥ شهرا لا توجد حتى الآن من بلغراد إشارة واضحة إلى صرب الكوسوفو بالمشاركة في المؤسسات. وعلى الرغم من الترحيب بالحوار بين بريشتينا وبلغراد وهو حوار جيد وهام، لا يمكن أن يكون بديلا عن المشاركة المباشرة من جانب صرب الكوسوفو في تشكيل مستقبلهم عن طريق المشاركة في حوار داخلي في كوسوفو.

وسيستمر التقدم في كوسوفو حتى بدون مشاركة هامة من جانب صرب الكوسوفو ولكن التقدم في إقامة مجتمع متعدد الأعراق تماما في كوسوفو ودمج جميع المجتمعات سيظل أمرا محدودا ما دامت هناك مجموعة عرقية واحدة يمارس عليها الضغط لإبقائها خارج العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأن العقبة أمام ذلك التقدم لا تكمن في بريشتينا. ولكن الضحايا هم صرب الكوسوفو الذين يتوقون إلى المشاركة في هذه المرحلة الحاسمة. وسوف تساعد المجتمع الصربي في كوسوفو وتساعد نفسها في الانتقال من التلكؤ والتأخير إلى الالتزام والانخراط في العملية.

وما برح التنفيذ القياسي هو خارطة الطريق في الأجل القصير ولكن أيضا في الأجل الطويل. أنه طريقة لبناء الديمقراطية وتعزيزها وبناء مجتمع متعدد الأعراق وهو أيضا سبيل لكوسوفو للمضي قدما نحو الاندماج الأوروبي.

لقد شهدنا التزاما شديدا ومستمرا من جانب مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والهياكل المتعلقة بالتنفيذ المعياري قد بينت بأنها راسخة ودائمة. ولئن كنا نقر بأنه لا يزال يتعين فعل الشيء الكثير فإن الاتجاهات السائدة في عدد من المجالات هي اتجاهات إيجابية ومتجسدة في التقييم التقني الوارد في الوثيقة (S/2005/335، المرفق الأول). ونشعر بأن السلطات

والمواطنين بصورة متزايدة يفهمون الحاجة إلى تنفيذ معايير وبذلوا جهودا للوصول إلى الأقليات.

وأود أن أقول بضع كلمات بشأن مسائل محددة.

إن نزع الطابع المركزي أو الإصلاح الحكومي المحلي ليسا معيارا بحد ذاته ولكن عملية مهمة، إذ أن اللامركزية سوف تفيد السكان بشكل عام، وسوف تقرب من وصول الخدمات إلى المواطنين وتساعد أيضا في الاستجابة إلى شواغل الأقلية.

بدأت الحكومة، بعد قليل من التردد، عقب تشكيلها في أداء مهامها وتم إنشاء مجلس توجيهي وخمسة أفرقة عاملة وبدأت كلها في عقد اجتماعات لها، بما في ذلك اجتماعان عقدا هذا الأسبوع عن التشريع والمشاريع التجريبية التي سيتم البدء بها بعد قليل. ودُعي صرب الكوسوفو إلى المشاركة في هذه الاجتماعات ومن ثم أُتيحت لهم الفرص لتشكيل هذه العملية. وأضيف أنه تمت أيضا دعوة بلغراد إلى الانضمام إلى وفد صربي الكوسوفو وأننا كنا بطبيعة الحال مرنين بشأن طرائق ذلك. إلا أن بلغراد لم تستجب مرة أخرى. ومن المؤسف أن منصب نائب وزير إدارة الحكم المحلي المخصص لصرب الكوسوفو ما زال شاغرا.

وأننا إذ نضغط من أجل إحراز المزيد من التقدم نحو اللامركزية، أعتقد أن اتفاق فريق الاتصال الأخير بشأن مبدأ عدم تجزئة كوسوفو يبعث برسالة واضحة بأنه لا توجد لدى مجتمع الغالبية مبررات بأن يقول إن عملية اللامركزية ستكون غطاءا لتقسيم كوسوفو. وعلى النقيض من ذلك فإن هذه العملية، إذا ما أحسن التفكير فيها وتم تنفيذها بصورة جيدة، ستؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز التعايش والاقتسام الفعال للموارد والقدرات المحلية.

وأود أن أضيف أننا ننظر حاليا في عدد من المبادرات التي يمكن الاضطلاع بها قبل الأخذ باللامركزية الكاملة والتي من شأنها أن تمكن المجالس البلدية على سبيل المثال في ميداني الشرطة وإقامة العدل.

وازداد الأمن تحسنا، وهذا أمر هام لأنه أساس التقدم في جميع المجالات. وأود أن أشيد مرة أخرى بقائد قوة كوسوفو وبأفراد قوته الذي بفضل أعماله الممتازة وتنسيقه الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومع شرطة كوسوفو يقوم بدور رئيسي في تهيئة بيئة تسودها السلامة والأمن في كوسوفو.

والواقع أن البيئة كان يسودها عامة الهدوء في الفترة المشمولة بالتقرير باستثناء قلة من الحوادث التي تذكر. وبصورة خاصة لم يحدث شيء يذكر فيما يتصل بالحوادث بين الأعراق. ولسوء الطالع فأني وقائد قوة كوسوفو يساورنا القلق لأن التصور الأمني، وهذا شيء يرجع جزئيا إلى المعلومات المضللة المتعمدة، لا يزال يمثِّل مشكلة تؤدي إلى قيود مفروضا ذاتيا على حرية التنقل. ولدى بعض وسائط الإعلام ميل إلى التعميم والى إساءة عرض كل حادث يتعلق بصرب الكوسوفو. فقبل أن تبدأ الشرطة بالتحقيق، يشير بعض الصحفيين وبعض السياسيين إلى حادث ما على أنه ذو دافع عرقي مما يزيد من مخاوف طائفة الصرب في كوسوفو بما في ذلك المشردون داخليا. ويتبين لنا في معظم الحالات بعد التحقيقات الفنية الشاملة أن هذه المزاعم لا أساس لها من الصحة.

وثمة مزاعم أيضا مفادها بأن مرتكبي الجرائم لا يحاكمون. وهذا أيضا تضليل ليس إلا. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك تبين أن ستة من ألبان الكوسوفو مذنبين بقتل اثنين من صرب كوسوفو في آذار/مارس ٢٠٠٤ وحكمت عليهم محكمة منطقة جينجلان في الأسبوع الماضي بالسجن بما مجموعه ٣٨ سنة. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الوزراء الصرب في الحكومة في اجتماعاتهم الأخيرة مع كبار

المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ذكروا أن ثقة سكان صرب الكوسوفو في شرطة كوسوفو قد ازدادت بالفعل. وكما يدرك المجلس فإن دائرة شرطة كوسوفو تتضمن عنصر أقلية يبلغ نحو ١٦ في المائة، وأن صرب الكوسوفو يشكلون نحو ١٠ في المائة فيها. ويمكنني أن أضيف مثالا آخر على التقدم، وهو أن ١٦ من بين ٢٩ قاضيا من غير المحترفين أدوا القسم في نهاية شهر نيسان/أبريل كانوا من أعضاء الأقلية وكان من بينهم ١٣ من صرب الكوسوفو.

وهناك مؤشرات، بل أدلة على وجود حرية متزايدة في الحركة لدى صرب كوسوفو، مع أنه ما زال هناك الكثير منهم لا يشعرون بحريتهم في الحركة، وما يشير إلى تحسن البيئة هو انخفاض عدد المرافقين وتدني وجود العناصر العسكرية والشرطة في مواقع وأماكن محددة، ولأسوق مثالا من الآونة الأخيرة، وعلى وجه التحديد في مطلع هذا الشهر، لقد عُرضت مسرحية صربية لأول مرة منذ نهاية الصراع في المسرح الرئيسي في كوسوفو في بريشتينا؛ وقام بإعدادها وتنفيذها فنانون صربيون وشهدها حضور صربي كبير.

أما عدد العائدين من النازحين متدنيا نسبيا. غير أن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إضافة إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لا تزال تعمل جاهدة في سبيل تحسين أحوال العائدين بحيث يتمكن الأشخاص النازحون من العودة إلى كوسوفو فيما لو اختاروا ذلك. وقد التقيت مؤخرا بأشخاص نازحين في صربيا وبأشخاص عائدين في كوسوفو، ويمكنني أن أبلغ المجلس أن همهم الرئيسي ما عاد في المقام الأول الأمن. بل إن ما يقلقهم هي قضايا الملكية ونقص الفرص الاقتصادية التي قد تكون متاحة أمامهم.

غير أنه كان هناك شيء من التقدم النوعي في أحوال العائدين. فعلى سبيل المثال، لدينا الآن أول عائد إلى منطقة حضرية هي بلدة كلينا. وزياراتي إلى العائدين في بضع مناطق، بما فيها بابلياك وبريستوفيتش، أقنعتني بأن الظروف المتوفرة الآن تسمح برجوع العائدين غدا وأن تشجيعا إيجابيا لهم من جانب السياسيين المسؤولين، في كل من بريشتينا وبلغراد يمكن أن يقنع مزيدا من الأشخاص النازحين بالعودة إلى كوسوفو.

لقد بذلت حكومة كوسوفو جهودا متزايدة لمعالجة شؤون العائدين. وشملت تلك الجهود إطلاق رئيس الوزراء نداءات شخصية إلى العائدين الذين يمكن أن يستجيبوا للعودة، ناهيك عن قيام وزير شؤون العائدين بزيارات إلى بودغوريكا وإلى سكوبجي – وهو نفسه صربي – ووزير إدارة الحكم المحلي. وقد أسفرت تلك الزيارات عن إيجاد فهم أفضل وتحسين التعاون الإقليمي، بالإضافة إلى أنها أدت إلى الوصول إلى اتفاقات مع الإطراف الإقليمية، كما يتجلى على سبيل المثال في بروتوكول وقع مؤخرا بشأن شؤون العائدين مع الجبل الأسود. وكان اجتماع الفريق العامل المعني بحالات العودة المعقود في ١٢ أيار/مايو بين بريشتينا وبلغراد برئاسة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، اجتماعا أوليا ناجحا وسيتواصل ذلك. وفي تطور بالغ الإيجابية، اجتمع رئيسا وفدي بريشتينا وبلغراد في بريشتينا لمناقشة المسائل الجوهرية في اجتماع عمل ثنائي قبل مجرد بضعة أيام.

وفي ما يتعلق بالمؤسسات الديمقراطية العاملة، يمكنني أن أذكر أن التشكيل السريع للحكومة الجديدة في آذار/مارس أوضح أن هناك دليلا مستمرا على وجود حالة سياسية مستقرة. وقد أثبتت الجمعية النيابية في كوسوفو مؤخرا أنها مكان أكثر شفافية وديمقراطية لإجراء المداولات وفقا للقواعد المرعية. وكان من الجلي أن المداولات الأخيرة

بشأن عملية اللامركزية، التي جرت قبل خمسة أو ستة أيام، خطوة إلى الأمام. وسأواصل وزملائي من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقديم المساعدة والمشورة إلى رئاسة تلك الجمعية لكفالة أن تعمل هذه المؤسسة الرئيسية بطريقة ديمقراطية، وأنا واثق من أنها ستفعل ذلك.

ونؤكد بقوة على الحاجة إلى الملكية المحلية، كما نؤكد على استمرار سياسة نقل الاختصاصات إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. ونحن ننظر في هذه المرحلة بدقة إلى عملية نقل السلطة في مجالي الشرطة والعدالة حيث يمكننا أن ننقل اختصاصات بعيدة في نطاقها عن السيادة لكفالة أن تضطلع السلطات المحلية بأقصى قدر من المسؤولية والمساءلة في مجال الأمن أيضا.

وما زلنا ندعم جهود المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي الرامية إلى تنسيق وتعزيز بناء القدرات المؤسسية. وقد أعطى رئيس الوزراء دعما سياسيا وافيا إلى مبادرة تضطلع بها المؤسسات المؤقتة تدعمها بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل وضع خطة استراتيجية لتوجيه المعونة، والمساعدة في التركيز على الأولويات. ومن المتوقع أن توضع الخطة الاستراتيجية بحلول الصيف وأن تكون أساسا لتحسين التوجيه ولتنسيق جهود المانحين حتى يمكننا أن نبني المؤسسات التي تحتاج إليها كوسوفو. ومن الجلي أنه سيلزم تقديم قدر كبير من المساعدة من المانحين في عدد من القطاعات على امتداد الأشهر والسنوات القادمة.

وفي ما يتعلق بالمساءلة، فإن السياسة التي وضعناها شجعت المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي على معالجة مشاكل المساءلة وعلى اتخاذ التدابير التصحيحية حسب الاقتضاء. وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على استعداد لاتخاذ الإجراءات اللازمة، حيثما وأينما كان ذلك مناسبا، لكنها تعتمد على أن تضطلع المؤسسات المؤقتة بمسؤولياتها مباشرة.

وحدثت في ما يتصل بالمسائل الاقتصادية تطورات هامة ساعدت إلى حد ما على تحسين مناخ الاستثمار، بما في ذلك في مجالات الخصخصة، والحصول على القروض من المصرف الأوروبي للاستثمار، وإمكانيات التأجير للمستثمرين لأجل طويل. إلا أنه يجب علينا أن نؤكد أن الأحوال الاقتصادية التي تثير مشاكل جمّة يمكن أن تؤدي في أي لحظة إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، كما هو الحال في أي مجتمع ترتفع فيه نسبة البطالة ويستمر فيه الركود. ومن الجلي أنه، على الرغم من جهودنا لجعل مناخ الاستثمار أكثر جاذبية ولحفز الاقتصاد، لن يحدث تقدم حقيقي إلا بعد حل مسألة المركز.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أن كوسوفو، وفقا لمعايير واقعية تقوم على الحقائق، شهدت المزيد من التحسن المطرد خلال الفترة التي يغطيها التقرير. إلا أن المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي تعلم في الوقت ذاته أنه ما زال يتعين عمل الكثير في مجالات المعايير الرئيسية، وأننا نسعى إلى معالجة أوجه النقص على أساس يومي.

إلا أنه يجب علينا أن نسلم بأن مواصلة التقدم بشأن تنفيذ المعايير تتوقف على عناصر شتى. فهي في المقام الأول تتوقف على استعداد غالبية المجتمع لمواصلة بذل الجهود لإقامة كوسوفو التي تسود فيها الديمقراطيات وتتعدد فيها الأعراق. وذلك الاستعداد موجود بالفعل على الرغم من الصراع المؤلم الأخير، ويجب علينا أن نواصل دعم أولئك الذين يبدون ذلك الاستعداد، وسنفعل ذلك. وفي المقام الثاني ستؤثر درجة اشتراك صرب كوسوفو على مدى إدراج مصالحهم في عملية التنفيذ الجارية للمعايير. وهنا يجب، كما حثثنا على ذلك مرارا من قبل، أن تقوم بلغراد بتوجيه إشارة

واضحة إيجابية. وفي المقام الثالث، سيترتب على حل مسألة المركز وما ينطوي على ذلك من يقين أنه سيكون بوسعنا أن نحرز تقدما أسرع وأكثر موضوعية في ما يتعلق بمجموعة من المسائل.

وأود أن أكون صريحا جدا: فأنا واثق أننا، مع حل مسألة المركز، ومن ثم وضع حد لعدم اليقين، سنرى نتائج أكثر أهمية في ما يتصل بمسائل مثل حالات العودة، وحرية التنقل، والاقتصاد. وسيكون لمسألة المركز أيضا مزايا إقليمية واضحة، بما في ذلك في ما يتصل بالحوار والتجارة الإقليميين. وثمة حدود جلية للنتائج المتعلقة بالتكامل الإقليمي، يمكن أن تتحقق دون التأكد من مسألة المركز. وسيؤدي ترك هذه المسألة معلقة إلى تأخير عملية التكامل الإقليمي وسيؤثر تأثيرا معاكسا على مصالح الجميع، بما فيها بلغراد وبودغوريكا وسكوبي وتيرانا. وفي اجتماعاتي مع الشركاء الإقليميين يكون الاهتمام قويا بحل مسألة المركز.

إننا جميعا نعمل صوب تحقيق نفس الهدف النهائي، ألا وهو إشاعة الاستقرار في المنطقة والسعي إلى تحقيق المنظور الأوروبي. فالاندماج الأوروبي مسألة حيوية بالنسبة لكوسوفو والمنطقة أيضا. إذ أن ذلك من شأنه أن يعمل، كما هو الحال في أماكن أخرى، على هدم الحواجز وضمان قدر أكبر من الازدهار لكل فرد.

ويرى الأمين العام، كما يلمس أعضاء المجلس من تقريره، أنه ينبغي البدء بالاستعراض الشامل للمعايير في هذا الصيف. ويمكن أن يعتمد ذلك الاستعراض الشامل على جملة أمور منها الهياكل والأفرقة العاملة الموجودة حاليا في بريشتينا لدعم أعمالها المتعلقة باستعراض المعايير، وستتاح الفرصة بدون شك لكل الأطراف المهتمة بالموضوع للإعراب عن آرائها.

وأنا واثق من أن التقدم سيستمر بما يحقق مصلحة كل الطوائف في كوسوفو على أساس نهج تطلعي بنّاء ونزيه. والدور الذي يضطلع به مجلس الأمن في نقل كوسوفو من كونها عملية لا تقدم فيها والوصول بها إلى حل دائم ومستدام دور حاسم. وأشكر أعضاء المجلس على ما يقدمونه من دعم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد جيسن – بيترسن على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد نيبويسا كوفيتش، رئيس مجلس التنسيق التابع لصربيا والجبل الأسود ورئيس جمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا.

السيد كوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم باللغة الصربية وقدم الوفد نصا باللغة الإنكليزية): يسرني بصورة خاصة أن أحيي أعضاء مجلس الأمن باسم مجلس وزراء اتحاد دولة صربيا والجبل الأسود وباسم حكومة جمهورية صربيا، وأن أعرب عن سروري لإتاحة هذه الفرصة لي كيما أشارك في جلسة اليوم بشأن كوسوفو وميتوهيا. وأشكر الأمين العام أيضا على تقريره الشامل.

استمعنا توا إلى إحاطة إعلامية تقنية أخرى قدمها الممثل الخاص للأمين العام بشأن الحالة في كوسوفو وميتوهيا. وتكتسي كل فرصة تتاح لنا لإعلام المجتمع الدولي بالموقف البالغ الصعوبة للطوائف الصربية وغيرها من الطوائف غير الألبانية في الإقليم أهمية فائقة. غير أن جلسة اليوم تحظى بأهمية خاصة ذلك أنه إذا أريد للمحادثات بشأن المركز المقبل أن تبدأ على أساس التقرير وتوصيات الأمين العام لبدء استعراض شامل لتنفيذ المعايير، فإنه يتعين علينا أن نلمس تقدما محددا وليس متصورا في كوسوفو وميتوهيا.

اسمحوا لي أن أعود لحظة إلى جلسة مجلس الأمن المعقودة في شباط/فبراير وإلى التقرير التقني المقدم في تلك المناسبة. وأود أن أذكر مجلس الأمن بأن التقرير السالف الذكر علّق بصورة انتقادية على عدم التوصل إلى نتائج تتعلق بتحقيق المعايير، ولا سيما في مجال احترام حقوق الطوائف غير الألبانية، وأوضح ذلك. غير أن التقرير المعروض علينا اليوم يشير إلى إحراز ''تقدم هام'' ويلمح إلى أن المعايير المنصوص عليها قد تم الوفاء بها أو أنها في المرحلة النهائية إلى ذلك. ولو كان هذا التقدم قد أحرز بحق في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة لكان ذلك بدون شك عملا مذهلا. غير أنه يؤسفني أن أقول إن الواقع في كوسوفو وميتوهيا مختلف تماما.

وللأسف، فإن الإحاطة الإعلامية التي سمعناها اليوم تربط أهم المشاكل بصرب كوسوفو وميتوهيا وبحكومة جمهورية صربيا وسلطاتها. وحيث أن الصرب والآخرين من غير الألبان يعيشون منعزلين في جيوب تماما لأن سلامتهم معرضة للخطر ولا توجد حرية للتنقل، فليس صحيحا القول إن حرية التنقل موجودة في جميع البلديات والمقاطعات، باستثناء الجزء الشمالي من كوسوفسكا ميتروفيتشا. واسمحوا لي بأن أذكّر المجلس بأن مقر المحكمة المحلية يقع في الجزء الشمالي لكوسوفسكا ميتروفيتشا، وأن رئيس المحكمة وجميع الموظفين أعضاء في الطائفة الوطنية الألبانية. وهم يحضرون للعمل كل يوم بدون أي مشكلة على الإطلاق، ونحن نأمل بإخلاص أن يتحقق قريبا نفس مستوى حرية التنقل لطوائف الأقلية في جميع الأجزاء الأخرى لكوسوفو وميتوهيا.

وكان ينبغي للتقرير ألا يتجاهل ذكر حقيقة أنه ما زال يوجد ٢٣٠ ٠٠٠ من الصرب المشردين داخليا وآخرون من غير الألبان لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم – ليس لأنهم لا يريدون ذلك، بل لأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو لا يمكنهما أن تضمنا لهم السلامة وحرية التنقل. ووفقا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، عاد في الأعوام الستة الماضية حوالي ١٢ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا، منهم ٥ ٠٠٠ من الصرب. ولكن، بالرغم من الدعم المعلن رسميا لعمليات العودة الذي تم الإعراب عنه في العديد من المناسبات، فإن عاما آخر مما يسمى بعام عمليات العودة يمضي، بدون إحراز أي نتائج.

إن معظم أنشطة عمليات العودة المحتملة تختزل إلى حد ما في زيارات إلى ديارهم المدمرة والمحروقة وإلى مقابرهم المدنسة. ويحدونا أمل مخلص في أن يشهد هذا العام تحولا وأن يتفق ممثلو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وممثلو المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي على أن يوقعوا، معنا، على بروتوكول بشأن عمليات العودة المنظمة التي ستؤدي إلى الخروج من المأزق وبدء العملية وجعلها أكثر كفاءة. وسيستلزم ذلك اتخاذ تدابير أكثر قوة في ما يتعلق بطرد الذين، بالتهديد بأعمال العنف، يستخدمون بشكل غير شرعي ممتلكات الصرب. وأيضا، ينبغي أن يوضع نصب الأعين أن، من ضمن القرارات البالغة ٢٧ ٠٠٠ للمحاكم التي صدرت في الأعوام الستة الماضية بشأن إعادة عن الممتلكات المغتصبة إلى أصحابها الشرعيين، لم ينفذ في الواقع سوى ٣٠٠ قرار.

وكان ينبغي للتقرير أيضا أن يشمل بيانات بشأن ١٥٠ من الكنائس والأديرة الصربية التي دمرت وأحرقت، كانت ٦٠ منها، تنعم بأعلى مستوى من الحماية لكونها مواقع تحظى بأكبر أهمية. وبينما كانت هذه المواقع المقدسة تنتظر التعمير، فقد فككت بهدوء، لبنة لبنة، ودمر أي أثر لوجودها.

ولم يذكر التقرير حقيقة أن جمعية وحكومة كوسوفو وميتوهيا ليستا حقا متعددتي الأعراق، نظرا لأنه

لم توفر أي حماية للطوائف غير الألبانية من تصويت الأغلبية الميكانيكية. ويشارك صرب كوسوفو وميتوهيا في تلك المؤسسات التي تتاح لهم فيها فرصة لبلوغ أهداف متصلة بمصالحهم الحيوية، وخاصة في البلديات التي فازوا فيها بالانتخابات المحلية الأخيرة. كما لم يذكر التقرير الخصخصة غير القانونية للممتلكات الصربية، التي ما زالت مستمرة في غياب أي استراتيجية لانتعاش اقتصادي أو لإيجاد حلول لمشكلة البطالة العالية. و لم يتأمل التقرير بشكل واف مشكلة الجريمة المنظمة – وهي مشكلة تشير إليها حتى الأحزاب البرلمانية الألبانية بوصفها شر ينفذ إلى كل أوجه الحياة في الإقليم.

واعتقد أن المجلس سيوافق على ألا تعد التقارير لإرضاء جانب واحد فقط. ولكن، إذ نضع جانبا التقارير المنمقة عن ''الواقع الافتراضي'' لكوسوفو وميتوهيا، أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أوضح أيضا جانبا مزعجا آخر لأنشطة إدارة الأمم المتحدة في الإقليم، التي تحظى بولاية لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بنزاهة. وللأسف، فإن الخطوات التي اتخذت مؤخرا تعرض للخطر بشكل كبير ليس مصداقية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فحسب بل مصداقية الأمم المتحدة بأسرها وتشكك في نزاهة الدور الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمة في العمليات المقبلة. وبتقديم طلب حساس سياسيا للحصول على رمز دولي خاص للهاتف، ورمز دولي خاص لمطار ميتوهيا، ومن خلال الزيارات الدولية التي يقوم بها ممثلو المؤسسات المؤقتة دون وجود موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمبادرات الأخرى المماثلة، مما ينشئ الانطباع دوليا بأن كوسوفو وميتوهيا كيان منفصل تماما، تتم خدمة مصالح ومطالب طائفة واحدة فقط تعيش في الإقليم،وبالتالي مما ينتهك انتهاكا جسيما القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ويحكم مسبقا على مركز الإقليم في المستقبل.

إن المبادرة التي اتخذت قبل وقت قصير جدا في ما يتعلق بإنشاء منتدى كوسوفو، وهي المبادرة التي كانت تعني توحيد القيادة الألبانية لكوسوفو وميتوهيا بغية توفير إطار تعد فيه نفسهما لإجراء المفاوضات بشأن المركز في المستقل، تقول الكثير عن ادعائي. وأود أن أذكِّر المجلس بأن البعثة ليست موجودة في الإقليم لخدمة أهداف ومصالح طائفة واحدة فحسب، بغض النظر عن حجم الطائفة المعينة وبغض النظر عن العواقب المحتملة لعدم ارتياح تلك الطائفة إذا لم يتم الوفاء بمطالبها الأحادية الجانب.

إن الرغبة في إظهار النجاح ليست سوى نزعة إنسانية، وأنا افهم ذلك. وعلى نحو مماثل، يمكني أن أدرك حاجة المجتمع الدولي إلى توجيه اهتمامه وموارده إلى بؤر أخرى للتوتر في جميع أرجاء العالم. ولكنني، سأؤكد من جديد مرة أخرى على أنه بإعداد التقارير المنمقة التي تخدم تلك الاحتياجات وتفي بها، يتم تقديم تسوية سيئة للأغلبية الألبانية. وذلك لن يكون مواتيا لإنشاء مجتمع عصري وديمقراطي ومتعدد الأعراق – الأمر الذي حددناه في البداية ذاتها بوصفه هدفنا المشترك.

وبالتالي نرحب بالنهج المتوازن الذي اتخذه الأمين العام في تقييمه السياسي وتوصياته.

وكما كان الحال دائما، فإن سلطات بلغراد تسعى إلى تيسير عملية بلوغ هدفنا المشترك هذا باتخاذ نهج بناء، ونقف متحدين في رأينا بأن العمل نحو إنشاء مجتمع حقا ديمقراطي ومتعدد الأعراق يشكل السبيل الوحيد الذي يتعين اتباعه. بيد أنني، عند هذه النقطة، أود أن أشدد على المعلم الأساسي لسياسة الدولة في بلغراد وهي: إن حدود الدولة لا يمكن تغييرها وأنه، في عملية إيجاد تسوية لمركز كوسوفو وميتوهيا في المستقبل، لا يمكن التشكيك في سيادة جمهورية صربيا واتحاد صربيا والجبل الأسود وسلامة أراضيهما.

إننا على استعداد لأن نبحث، بالتعاون مع جميع الأطراف الدولية الفاعلة ومن خلال الحوار المباشر مع بريشتينا، عن تسوية سلمية وشاملة ودائمة لمشكلة كوسوفو وميتوهيا، تشمل التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ووجه رئيس جمهورية صربيا ورئيس وزرائها الدعوة إلى كلا رئيس جمهورية كوسوفو وميتوهيا ورئيس وزرائها لإجراء حوار مباشر.

وبالرغم من عدم تلقي رد إيجابي من بريشتينا، فإن الدعوة قائمة لإجراء حوار مخلص، بدون أي شروط. وينبغي أن يركز الحوار على لب المشكلة ذاته، لأننا نؤمن بأن إجراء حوار مباشر هو الخيار الوحيد إذا أريد إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها مواطنونا الذين يعيشون في الإقليم. ويحدونا الأمل في أن يظهر قادة ألبان كوسوفو وميتوهيا، بدورهم، في هذه الحالة إدراكا سياسيا متزايدا واستعدادا للحوار. وكما أعلنا في الجلسة الماضية، فقد نشطنا الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين والمختطفين، والفريق العامل المعني بعمليات العودة والفريق العامل المعني بالطاقة، كما اتُّفق عليه في عملية فيينا، بينما يتوقع تنشيط الفريق العامل للنقل والاتصالات في الأسابيع القليلة المقبلة.

ونحن حاليا نحدد أساليب المشاركة في عمل الفريق العامل المعني باللامركزية – وهو فريق عامل نعتبره أهم مؤشر للطابع المتعدد الأعراق للمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. كما أننا اقترحنا إنشاء فريقين عاملين للحوار الفني، وفريق عامل للخصخصة وفريق عامل لحماية البيئة، ولكننا لم نتلق ردا بعد.

وخلال جميع المناقشات التي أجريناها مؤخرا مع ممثلي المجتمع الدولي في ما يتعلق بسرعة سير عملية إيجاد تسوية لمشاكل كوسوفو وميتوهيا، جرت طمأنتنا إلى عدم تطبيق أي تلقائية في هذه العملية وأنه ينبغي أن يسبق إحراز نتائج ملموسة في تحقيق هدفنا المشترك كل خطوة جديدة.

وإذا كان التقرير الذي عرض اليوم سيعتبر وصفا موضوعيا للأمور الحاصلة في الميدان، فمن شأنه أن يكون أساسا للإجراء الآلي الذي استبعد تماما حتى الآن أن يكون إجراء محتملا. وإذا بدأ التقييم الرسمي، بناء على هذا التقرير – رغم عدم الوفاء في الحقيقة بالمعايير على النحو الكافي – فيحدونا وطيد الأمل أن يظهر المبعوث الخاص الجديد المسؤول عن تقييم التقدم المحرز مستوى عاليا من الحياد والنزاهة الشخصية، وأن يجرؤ على عرض الحالة في كوسوفو وميتوهيا كما هي في الواقع.

وسيكون لفتح مناقشات المركز، قبل تنفيذ المعايير أثر عكسي، وهي الأحكام الأساسية للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ووفقا للمؤشرات ذات الصلة لا يزال أمام كوسوفو وميتوهيا الكثير لتحقيق هذا التنفيذ. غير أنه إذا ما تقرر، على الرغم من كل شيء، البدء بالمباحثات بشأن المركز المستقبلي، فإن تلك المناقشات ستقع تحت وطأة التطرف من الزعماء الألبان، الذين سيعتقدون خطأ أن المجتمع الدولي يخضع لسياسات التطهير العرقي التي يمارسونها. ويجب تسوية قضية المركز المستقبلي من خلال التوصل إلى اتفاقات وإيجاد حلول وسط، ولكن قبل كل شيء الاحترام الكامل للمبدأ الدولي الأساسي المتمثل في صون السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية صربيا واتحاد صربيا والجبل الأسود.

ومثلما صرح مسؤول رفيع المستوى مؤخرا في بلد قوي، توضع علامات الطرق المفضية إلى المستقبل في مكانها على وجه السرعة في كوسوفو وميتوهيا. وسواء كانت علامات الطرق تلك ستقود الصرب والمجتمعات المحلية غير الألبانية إلى تشكيل مجتمع حديث وديمقراطي ومتعدد

الأطراف وستقود المنطقة صوب الاستقرار ومستقبلها داخل الاتحاد الأوروبي من دون تغيير الحدود المعترف بها دوليا، فإن ذلك يعتمد علينا جميعا.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدلي بعد وقت قصير الممثل الدائم للكسمبرغ ببيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي وأؤيد مسبقا ذلك البيان.

في البداية، سيدي الوزير، أود أن أرحب بوجودكم في رئاسة هذه الجلسة المهمة. وأشكر السيد نيبولسا كوفيتش، رئيس مركز تنسيق اتحاد صربيا والجبل الأسود من أجل كوسوفو ورئيس جمهورية صربيا على حضوره وعلى بيانه. وأشكر أيضا السيد سورين جيسن – بيترسن على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي ينجزه إلى جانب أفراد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على أرض الواقع.

معروض علينا تقرير ممتاز (S/2005/335) للأمين العام عن الحالة في كوسوفو. وتؤيد فرنسا تماما ملاحظاته بشأن التقدم الكبير الذي أحرزه شعب كوسوفو. وأرحب على نحو خاص باستعادة الأمن الآن في جميع أنحاء كوسوفو بفضل جهود الجميع، وخاصة قوة الدفاع عن كوسوفو، التي تؤدي عملا ممتازا. ولا يزال من الضروري بذل جهود كبيرة في مجالات عديدة، مثلما أبرزه بحق الأمين العام، ولكننا نعلم أن تنفيذ معايير كوسوفو سيكون جهدا طويل الأجل. ويكمن مفتاح في أن نبذل هذا الجهد ونؤيده.

وتقدر فرنسا أيضا قيمة العلامات المشجعة الآتية من بلغراد وترحب بها. إذ نعلم مدى صعوبة اعتماد إيماءات توفيقية بعد هذه السنوات المريرة، ولكن هذه الإيماءات ضرورية إذا أردنا الإسراع في حل آخر صراع في قلب أوروبا. ويشجعنا أيضا عرض الرئيس تاديتش بأن يجتمع عما قريب مع الرئيس روغوفا وأيضا بالاجتماع المخطط له بين رئيسي وزراء صربيا وكوسوفو. ويتعين على برشتينا وبلغراد أن تزيدا اتصالاتهما على جميع الصعد السياسية والتقنية.

وأود أيضا أن أؤكد مجددا رغبتنا في أن تنضم صربيا والجبل الأسود تماما إلى عملية المفاوضات الحالية. وفي مقابل ذلك يتعين على السلطات في بلغراد أن تنهي تطبيق أسلوب العرقلة الذي تتبعه، والذي يمنع صرب كوسوفو من المشاركة في المؤسسات العامة لكوسوفو. إذ تترتب على ”سياسة المقعد الشاغر“ مخاطر كبيرة إزاء كتابة تاريخ كوسوفو بدون مشاركة صرب كوسوفو. وننادي باللجوء إلى المنطق في هذه الفترة الحرجة، حينما يكون مصير الإقليم على المحك.

وتؤيد فرنسا توصية الأمين العام بإصدار تقييم شامل عن الحالة وبتعيين مبعوث خاص لذلك الغرض. وبالفعل وضع المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ استراتيجية شاملة تهدف إلى إنهاء الوضع الراهن غير المقبول وذلك طبقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد كان إجراء استعراض شامل لتنفيذ المعايير في منتصف عام ٢٠٠٥ أحد العناصر الرئيسية في تلك الاستراتيجية. وآن أوان تنفيذ ذلك الاستعراض بموضوعية وبهدوء. ويتعلق هذا الأمر بثبات مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

وأود أن أبرز هنا أن نتيجة الاستعراض الشامل ليست نتيجة نهائية. ذلك ليس مجرد بيان شكلي. ويتعين علينا إتاحة الوقت الضروري للمبعوث الخاص كي ينفذ هذا العمل من دون أن نجبره على اتباع جدول زمني مصطنع. ويتعين علينا أن ننظر حينئذ في كيفية متابعة التوصيات. إذ لا يمكن لأحد أن يصدر حكما مسبقا عليها. فالتقدم هو الذي سيحدد الجدول الزمني.

ويؤيد بلدي أيضا الشروط التي وضعها الأمين العام في ما يتعلق بمواصلة العملية. أولا، يتعين تكثيف التقدم، وخاصة في المجالات ذات الأولوية المتعلقة بحقوق صرب

كوسوفو. والواضح أننا بحاجة إلى معرفة ما إذا كان صرب كوسوفو سيتمكنون من مواصلة العيش في كوسوفو وكيف سيتأتى لهم ذلك، والعودة في ظل ظروف تتماشى مع القانون والإنصاف والمعايير السائدة اليوم في أوروبا. ولا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود رئيسية من أجل تفعيل حقوق صرب كوسوفو على نحو كامل في مجالات مثل حرية التنقل، والظروف الأساسية المؤاتية لعودة اللاجئين والمشردين، بما في ذلك مسألة حقوق الملكية والاقتصاد وحماية المواقع الدينية والأنصاب التذكارية الصربية.

ونتوقع أيضا إحراز تقدم كبير وحاسم في مجال اللامركزية. ولكن يجب ألا نخدع أنفسنا: فهذا تحد لكوسوفو برمتها، وليس لأقلية واحدة فحسب. وسيعم الأسف إذا ما أخرت المواجهات العرقية أو التسييس الحزبي تنفيذ هذا الهدف الرئيسي في ما يتعلق بتحديث مؤسسات كوسوفو العامة.

وأود التشديد على أننا سنظل يقظين إزاء هذه القضايا، وخاصة من خلال التقارير الفصلية التي سيواصل الأمين العام تزويد مجلس الأمن بها. ويحدوني الأمل أن نتمكن من مواصلة المضي قدما صوب تحقيق التسوية السلمية لهذا الصراع لصالح جميع من يعيشون في كوسوفو وفي المنطقة بأسرها.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلدي أن يراكم، سيدي الوزير، تترأسون شخصيا ثاني جلسة هامة للمجلس على التوالي. ومثلما سأذكر تفصيلا في ما بعد، يبدو أن هناك أكثر من رابطة واحدة يمكن تأسيسها بين هاتين الجلستين.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره المتوازن بدقة عن الحالة في كوسوفو. (S/2005/335). كما أود أن اشكر الممثل الخاص على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم، وعلى عمله في كوسوفو وعلى تزويدنا بتقييم فني مفيد لتنفيذ المعايير.

كالعادة نعرب عن تقديرنا وامتناننا لرجال ونساء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وشريكيها في الميدان – الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – وكذلك لقوة كوسوفو. وتود رومانيا أن تؤكد للممثل الخاص دعمها التام.

وأرحب بمشاركة ممثل صربيا والجبل الأسود، الوزير نيبويا كوفيتش، رئيس مركز التنسيق لكوسوفو وميتوهيا، في هذه الجلسة الهامة.

تؤيد رومانيا تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به بعد قليل السفير هوشيت، ممثل لكسمبرغ، نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ويسر رومانيا أن تنوه بأن سياسة ”المعايير قبل المركز“، المصممة وفقا للقرار ١٢٤٤(١٩٩٩)، بدأت تؤتي أكلها. ونرحب في هذا الصدد بالاتجاه المتواصل الذي أبلغ عنه الأمين العام في تنفيذ المعايير. ونرحب ترحيبا خاصا بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وما يتلوه من دلالة على النضج السياسي المتزايد لزعماء كوسوفو. وتتفق رومانيا مع الأمين العام على أن المعايير هي قبل كل شيء أهداف بحد ذاتها. وهي ليست خريطة طريق للعملية السياسية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل فحسب، بل أيضا للاتصال الوثيق والتكامل مع الأسرة الأوروبية على نطاقها الأكبر.

إن مؤشرات الاستثمار المتنامي التي تحققها بلغراد وبرشتينا في الحوار القطاعي تبعث على التشجيع، لكن الاستعداد المعلن عنه مؤخرا للانخراط في الحوار السياسي يجب دعمه أيضا كي يصبح حقيقة واقعة.

إننا نشجع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو وسكانها، من جميع الأعراق، على مواصلة وتعزيز الجهود لجعل كوسوفو مستقرة تنعم بالديمقراطية والتسامح وتكون متعددة الأعراق بحق، ونؤيد تلك الجهود. إلا أن اليوم الذي يسير فيه صرب وألبان كوسوفو بحرية وبلا خوف وبكرامة كاملة في أي مكان في كوسوفو لم يأت بعد. وذلك كان وعدا من الوعود التي بشر بها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ويجب على مجلس الأمن أن يواصل العمل على تحقيق ذلك.

وفي هذا السياق، نشاطر الأمين العام قلقه من أن أوجه النقص لا تزال موجودة في كل فئات المعايير، بما في ذلك في المجالات ذات الأولوية الرئيسية. وما يتعين القيام به لا يزال كثيرا، ونحن بحاجة إلى أن نرى مزيدا من النتائج المحددة والملموسة في مجالات عدة، مثل العودة وحرية الحركة وسيادة القانون وحماية الإرث الديني والثقافي والحفاظ عليه. والسلطات المؤقتة في كوسوفو بحاجة إلى التعجيل في تنفيذ سياسة المعايير.

وعلى ضوء الوضع الراهن في كوسوفو، وبالنظر إلى أن عدم اليقين لا يعود بالفائدة على الاستقرار الإقليمي ولا يشجع الجهود المستدامة المطلوبة لتهيئة بيئة يسودها التسامح والديمقراطية، فإنه يمكن البدء باستعراض شامل للتنفيذ، حسبما أوصى به الأمين العام. ونؤمن بأن هذا الاستعراض ينبغي أن يعتبر وسيلة لتشجيع تنفيذ المعايير في المستقبل عن طريق إظهار المجالات المحددة التي تحتاج إلى معالجته بشكل أكثر إلحاحا. كما نؤمن بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر إلى ما يتجاوز هذا الاستعراض الشامل الأول وأن يخطط وفقا لذلك لاستمرار آلية الاستعراض.

إن العملية في كوسوفو تتسم بأهمية قصوى للمنطقة بأسرها، ومن المفهوم، أنها تلقى اهتماما كبيرا من الزعماء السياسيين والرأي العام في جنوب شرقي أوروبا.

لقد أعرب مؤخرا رؤساء دول وحكومات البلدان المشاركة في عملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا، الذين اجتمعوا في بوخارست، عن دعم التنفيذ التام لسياسة المعايير واحترام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤(١٩٩٩). ودعوا إلى إجراء حوار متجدد وبنّاء بين برشتينا وبلغراد. وأعلن زعماء جنوب شرقي أوروبا أيضا أن عملية تقييم المعايير، والبدء بمفاوضات عن مركز كوسوفو في المستقبل وإنشاء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في كوسوفو أمور تمثل أهمية كبيرة لاستقرار المنطقة عموما.

وإننا نؤمن بأنه، بهذه الطريقة، أعرب "صوت المنطقة" الحقيقي عن نفسه بوضوح جدا حيال ما تتوقعه بشأن كوسوفو. وإن الشأن المعروض على المجلس اليوم يكتسي أولوية متقدمة في جدول أعمال رئاسة رومانيا لعملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا، وإننا نثق بأن نفس النوع من الاهتمام سيكون محوريا لأنشطة رئاسة اليونان الحالية أيضا.

وترى رومانيا أن الآليات الفعالة يجب أن تكون جاهزة لمواجهة الجريمة المنظمة والرقي بالنمو الاقتصادي المستدام في كوسوفو.

وبصورة أشمل، فإننا لا نؤمن بوجد حلول خارج المنظور الأوروبي والأوروبي – الأطلسي للمنطقة، بما في ذلك لصربيا والجبل الأسود. وهناك علامات مشجعة على التقدم في ذلك الصدد مؤخرا. وإن فتح أبواب المنظورين الأوروبي والأوروبي – الأطلسي أمام صربيا والجبل الأسود وكوسوفو سييسر العملية ويكفل موقفا ايجابيا وإرادة أكبر لتنفيذ الإصلاحات اللازمة.

وبالنسبة إلى نقطة محددة، ترى رومانيا أن حوارا موضوعيا بين برشتينا وبلغراد وبين المجتمعات المحلية في كوسوفو – بما في ذلك، على وجه الخصوص، حول الشؤون السياسية – يتسم بالأهمية في هذا الوقت. وينبغي أن يساهم هذا الحوار ليس في تقدم العملية السياسية فحسب، بل أيضا في تهيئة بيئة أفضل للائتمان والثقة. وفي هذا الصدد، ترحب رومانيا بفتح باب الحوار الذي أعربت عنه مؤخرا السلطات الرفيعة المستوى في صربيا والجبل الأسود وفي صربيا. وعلى نفس المنوال، ندعو ممثلي صرب كوسوفو إلى الاضطلاع بدورهم في الحياة السياسية في كوسوفو. والواقع أننا لا يمكننا أن نتصور حلا فعالا وحيويا لكوسوفو لا يكون قائما على حوار حقيقي وحل وسط بين المعنيين.

لقد اختار المجلس يوم أمس، في إطار مبادرة دانمركية ملهمة، قضايا بناء السلام وتجنب عودة الصراعات. وفي موضوع اليوم، فإن أفضل عرض لبناء السلام نراه لبلدان غرب البلقان يتمثل بإدراجها في عمليات الإدماج الأوروبية والأوروبية – الأطلسية الرئيسية. إن ما تود رومانيا أن تراه في غرب البلقان هو الأمن والاستقرار المستدامان القائمان على أساس الديمقراطية والحرية والتسامح. وذلك يمثل تحديا معقدا تشكل كوسوفو نقطة الانطلاق فيه. ولتحقيق ذلك، فإننا بحاجة إلى الالتزام والنضج السياسي والحوار والرؤية من جميع الأطراف المعنية.

وأود أن أختتم بمطالبة الممثل الخاص بالإفصاح بعض الشيء عن التدابير المتخذة في كوسوفو لمكافحة الجريمة المنظمة، التي تمثل تحديا هاما للمنطقة بأسرها.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، سورين جيسن – بيترسن، على عرضه المتبصر والشامل لتقرير الأمين العام عن كوسوفو. وأغتنم هذه الفرصة لتجديد الإعراب عن تأييد البرازيل للعمل الممتاز الذي يؤديه على رأس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

بينما تقترب كوسوفو في فترة فريدة وحاسمة، حافلة بالآثار المترتبة على منطقة البلقان بأسرها، فإننا نشعر بالتشجيع حيال مؤشرات الوعي المتزايد من جانب شعب وقيادة كوسوفو بشأن الجهود المقبلة. والالتزام المتزايد من المؤسسات المؤقتة للوفاء بالشروط اللازمة للبدء بالمحادثات حول المركز النهائي يعد علامة طيبة على النضج السياسي. وإن تقرير الأمين العام والإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص يبرزان أن جزءا هاما من أهداف المعايير ذات الأولوية جرى تحقيقه. وهذا يعزز آفاق البدء هذه السنة بالمحادثات حول المركز.

ومن حسن الطالع، أنه منذ أحداث العنف المؤسفة التي جرت السنة الماضية، كثفت المؤسسات المؤقتة جهودها لتنفيذ المعايير. وبذلت جهود متواصلة لتحسين حالة الأقليات في الإقليم، بغية الوفاء بشرط أساسي للتقدم نحو عملية تقرير مركز كوسوفو.

وقد تحسن أيضا الحوار بين بريستينا وبلغراد نوعا ما. ونحن نرحب باستئناف عمل الأفرقة العامة بشأن الأشخاص المفقودين والطاقة وعودة المشردين والنقل والاتصالات. وفيما يتعلق بالإصلاح الذي تمس الحاجة إليه كثيرا، فإن الخطوات التي اتخذت في عملية الخصخصة وفيما يتعلق بالاندماج الاقتصادي في المنطقة خطوات مشجعة. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله رغم أنه، بالنظر إلى الحالة الاقتصادية الصعبة لكوسوفو، التي لا يزال يتعين عليها التعامل مع معدل بطالة أعلى من ٦٠ في المائة.

وبالرغم من جميع العناصر الإيجابية، فإنه ينبغي تجنب الميل إلى تقييم يفرط في وصف الحالة بالإيجابية. ويحذر الأمين العام بطريقة لا لبس فيها من أنه لم يستوف حتى الآن أي

من المعايير الثمانية استيفاءا تاما. ولا تزال حالة الأقليات تبعث على القلق، ولاسيما فيما يتعلق بحرية التنقل والوصول إلى العدالة. ولا يزال اللاجئون والمشردون أيضا يواجهون مأزقا يائسا، حيث يعوق بطء عملية العودة تحقيق المعيار ذي الصلة. ولا يزال هناك أيضا الكثير مما ينبغي عمله فيما يتعلق بسيادة حكم القانون، وإصلاح الحكم المحلي وتمتع كل المواطنين بحقوقهم الأساسية.

ولا ينبغي إلقاء كل المسؤولية عن العملية على عاتق حكومة كوسوفو. فإن على الأقليات وخاصة الأقلية الصربية واجبا أساسيا بأن تنخرط تماما في البحث عن الحلول بالاستفادة من كل الفرص المتاحة للمشاركة في مؤسسات كوسوفو. ويجب على بلغراد أن تشجع الصرب على ذلك.

ويجب على مجلس الأمن أن يظل ملتزما بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) و بسياسة "المعايير قبل المركز"، التي من الشروط الأساسية فيها تحقيق تقدم مؤكد في تنفيذ المعايير لتقرير المركز النهائي لكوسوفو.

ونعتقد أن اعتزام الأمين العام تعيين مبعوث خاص لقيادة عملية التقييم، بدءا من هذه السنة، سيوضح الطريق إلى الأمام. إذ سيتمكن المبعوث الخاص من خلال إجراء مشاورات مع الأطراف والمجتمع الدولي من تقديم تقييم مستقل للعمل الذي أنجز حتى الآن. ومن شأن تقييم مستوى تحقيق المعايير أن يساعد على تحديد ما إذا كانت الظروف الملائمة لمحادثات المركز النهائي قد تهيأت.

وأي تجميد للحالة الراهنة في كوسوفو سيقود، أكثر من أي وقت مضى، إلى مزيد من تدهور الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة أصلا. ولذلك يجب الاضطلاع بعملية الاستعراض بجدية شديدة. وفوق كل شيء، يجب ألا تكون استخلاصاتها ونتائجها متوقعة أو معتبرة كأنها أمر مفروغ منه. ويجب ألا يدع أي من الأطراف ليؤثر بشكل غير ملائم على نتائج الاستعراض بتوجيه تهديدات من أي نوع، ويجب على المجلس أن يوضح بجلاء أن عودة العنف لن تلقى مكافأة.

وقد كانت الجهود المتواصلة لتحقيق الحوار والتفاهم بين الأطراف من خلال الوساطة التي قام بها فريق الاتصال أساسية في دفع العملية كلها إلى الأمام. ويجب أن يعتمد السلام في كوسوفو في نهاية المطاف على كسب قلوب الشعب. ومن شأن التئام جروح الماضي وإعادة بناء الجسور بين مختلف الجماعات أن يهيئ بيئة أكثر مواتاة للتسامح. ويجب على جميع الأطراف أن تكون مستعدة للعمل نحو التوصل إلى تسوية قادرة على تحويل كوسوفو من مصدر لزعزعة الاستقرار إلى نموذج للتعايش السلمي بين الأعراق.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام علىتقريره عن الحالة في كوسوفو (S/2005/335). ونشكر أيضا ممثله الخاص، السيد جسن-بيترسن، على إحاطته الإعلامية المفيدة و، التي ينبغي أن أقول، الصريحة. وأود أن أرحب بالسيد كوفيتش، رئيس مركز التنسيق في صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، في جلستنا اليوم.

إن اليونان تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وإنني واثق بأن جميع الأعضاء يعرفون ما قاله الفيلسوف الإغريقي القديم هرقليتس: "كل شيء في الحياة في حالة تغير متواصل". وفي السنوات الأخيرة، ظللنا نسمع كثيرا تعبير "خريطة الطريق". وفي قراءتنا لتقرير الأمين العام (S/2005/335)، نرى أنه يمكن لكلا التعبيرين أن ينطبق على التطورات الأخيرة في كوسوفو. بعبارة أخرى، منذ آخر جلسة لنا بشأن هذا البند، في شباط/فبراير (أنظر S/PV.5130)، ظلت الأشياء تتحرك. وعلى العموم لا تزال

الصورة خليطا: شيء من التقدم، ولكن لا يزال هناك بعض التأخير؛ تحدث حركة إلى الأمام، ولكن هناك تأخيرات شديدة في بعض المجالات. وكما يشير الأمين العام في تقريره، لم يتحقق أي من المعايير تحقيقا تاما ولا تزال هناك جوانب قصور خطيرة في بعض المجالات الأساسية. ولا يزال أمامنا الكثير من العمل. فلنمض في هذه العملية بعيون مفتوحة تماما.

إن اللامركزية تحمل، إلى حد كبير، مفتاح النجاح في استعادة الثقة وتشجيع عودة اللاجئين والمشردين. ومع ذلك تركت لتبطئ إلى ما يقرب من التوقف. ويمكن تقديم عذر سهل: إنها لا تظهر عادة كأحد المعايير الثمانية التي ينبغي تنفيذها. ولكن الجميع يعلمون — وتقرير الأمين العام يوضح ذلك بجلاء — أنها مقياس أساسي في بناء كوسوفو الجديدة. وهي تظل كذلك بغض النظر عن المعايير، التي سيتسر في الواقع تحقيق عدد منها بتنفيذ اللامركزية. وفي ذلك الصدد، نرحب بمشاركة صرب كوسوفو لأول مرة في الفريق العامل ذي الصلة.

وفيما يتعلق بجبهة عودة اللاجئين والمشردين الهامة، لم يبلغ عن تحقيق تقدم ملحوظ. ولا يمكن أن يكون هناك بديل للنجاح في هذا المجال. ومن الواضح أنه ينبغي تعزيز الجهود أيضا. ودعونا أيضا نكرر مرة أخرى أنه ينبغي لصرب كوسوفو أن ينخرطوا من جديد في حوار كامل على جميع المستويات مع المؤسسات المؤقتة؛ ويتعين عليهم أن يظهروا التزامهم بالإندماج في مجتمع كوسوفو.

ووفقا للتقرير، تحقق تحسن في حرية التنقل وكذلك في الحالة الأمنية. ولكن ما زال نظام النقل المتكامل في انتظار أن يصبح حقيقة؛ وينبغي لسياسة عدم التسامح المطلق مع الأعمال التي تهدد هذه الحرية أن تنفذ عاجلا وتماما.

ولا يمكننا التشديد بما يكفي على أهمية التوقيع على مذكرة التفاهم بشأن إعادة بناء المواقع الدينية للصرب الأورذوكس التي دمرت أثناء اضطرابات أيار/مايو ٢٠٠٤. وذلك يشكل علامة مشجعة من علامات الاتصال بالشعب من قادة كوسوفو لصرب كوسوفو.

واتخذت أيضا بعض الخطوات الجيدة في اتجاه التعمير الاقتصادي. وقد تأخر التقدم في عملية الخصخصة كثيرا ولكنه مع ذلك يجد الترحيب تماما. فنأمل في زيادة سرعة الإنعاش أثناء إكمال الإصلاحات الهيكلية اللازمة.

وينبغي الاستفادة من المنظور الإقليمي استفادة تامة. وفي ذلك الصدد، ينبغي لأهداف التعاون في إطار عملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا وكيفية أن تشمل هذه الأهداف كوسوفو، أن تجد المزيد من الاستكشاف والمتابعة. واليونان، بوصفها جزءا من المنطقة ورئيسا حاليا لعملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا، تشارك بنشاط في تعزيز وتعميق التعاون في المنطقة.

إن الحالة السياسية الداخلية في كوسوفو لا تزال مصدر قلق حقيقي. وقد أظهر أبناء كوسوفو نضحا سياسيا ممتازا عندما وجهت عريضة اتهام لرئيس الوزراء السابق هرادينـاي وسلم نفسه طوعا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومنذ ذلك الحين تولت السلطة حكومة تحالف جديدة؛ وكان الانتقال سلسا ومنظما.

ومع ذلك، استمرت التوترات الداخلية إلى جانب ارتكاب أعمال عنف نتيجة الجو السائد. وإذا سمح للحالة بأن تتدهور، فإن ذلك سيؤثر لا محالة على التطورات في المستقبل. وإنشاء مجتمع ديمقراطي في كوسوفو شرط أساسي رئيسي لتحقيق الاستقرار في المنطقة بأسرها في المستقبل. ولا يسعنا أن نتغاضى عن هذا الأمر.

ومع مراعاة التقدم المحرز في جميع جوانب الاستراتيجية المقترحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ والجهود التي تبذلها المؤسسات المؤقتة، خلص الأمين العام إلى أن إجراء استعراض شامل ينبغي أن يحدث هذا الصيف. ويجب إجراء هذا الاستعراض وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والبيانات الرئاسية ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. وعلى العموم، نشاطر الأمين العام الرأي بأنه يمكننا البدء بإجراء الاستعراض الشامل.

إن هذه المرحلة الجديدة في العملية لن تعني، مع ذلك، أن هدف تنفيذ المعايير قد تم إحرازه. بل على العكس من ذلك، فإنها تعني للمؤسسات المؤقتة بذل المزيد من الجهود. وتوقعات المجتمع المدني لن تظل على مستواها، بل ستزداد بمرور الزمن؛ وينبغي لمنجزات برستينا أن تتماشى معها.

ويشير استئناف الحوار بشأن مسائل عملية بين بلغراد وبرستينا إلى الطريق نحو المستقبل. ونحن نتوقع أن يستأنف هذا الحوار قريبا على جميع الصعد. والدعوات التي وجهها الرئيس تاديتش ورئيس الوزراء كوستنيتشا إلى كل من الرئيس روغوفا ورئيس الوزراء كوسومي هي مبادرة طيبة وتستحق دعمنا الكامل. ومثلما نحث بلغراد على الانخراط في الحوار مع السلطات المؤقتة، علينا أن نوضح الآن للمؤسسات المؤقتة أنه لا يمكنها أن تتجنب إجراء حوار مباشر مع بلغراد.

لقد اتخذت اليونان سلسلة من المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأطراف ارتكازا على مبدأ الحل السلمي للمنازعات عن طريق تسوية تفاوضية. وفي هذا السياق، قام رئيس وزراء اليونان مؤخرا بزيارة إلى المنطقة، بما في ذلك بلغراد وبريستينا.

ويحدونا الأمل أن تصبح كوسوفو يوما ما شريكا على قدم المساواة مع الآخرين في تحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة – أي أن تصبح جزءا لا يتجزأ من الأسرة الأوروبية الموسعة. لذلك، فإن التنفيذ الكامل لجميع الأهداف الواردة في خطة المعايير هو شرط مسبق لتحقيق ذلك.

السيد مركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أشارك الوفود الأخرى في الترحيب بكم، سيدي، في رئاسة الجلسة. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، السفير سورين جيسن – بيترسن، وأن أشكره على عرض تقرير الأمين العام، فضلا عن استكماله المعلومات عن الحالة في كوسوفو. ونرحب أيضا برئيس مركز تنسيق كوسوفو وميتوهيا، السيد نيبوسا كوفيتش.

إن الفلبين تشعر بالتشجيع إزاء تقييم الأمين العام بأنه أحرز تقدم كبير في الجهود المبذولة لتعزيز تعددية الأعراق في كوسوفو، ويحدونا الأمل أن يمهد ذلك الزخم السبيل لبدء مناقشات بشأن مركزها النهائي قريبا، بدلا من بدئها في وقت لاحق. ويسرنا أن نلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ هذه المعايير المتعلقة بالمؤسسات الديمقراطية العاملة، وحرية الحركة، واستدامة عودة العائدين وحقوق الأقليات. ونشعر بالارتياح أيضا حيال التصميم الذي أظهره قادة كوسوفو على مواصلة تنفيذ هذه المعايير وغيرها.

وترحب الفلبين باستئناف الحوار المباشر المتعلق بمسائل عملية بين بلغراد وبريستينا بعد توقف دام أكثر من ١٢ شهرا، وما أعرب عنه من استعداد بلغراد للانخراط في تلك العملية الهامة. ونتطلع إلى إجراء الاجتماعات المقررة بين الرئيس تاديتش والرئيس روغوفا ورئيس الوزراء

كوستينيتشا ورئيس الوزراء كوسومي، ونأمل أن تسهم تلك التفاعلات الرفيعة المستوى إسهاما بناءً في العملية.

ومع ذلك، تتشاطر الفلبين تقييم الأمين العام وممثل صربيا ومفاده أنه يتعين القيام بعمل كثير في تنفيذ المعايير. ولئن كانت هذه الجهود غير كافية لتحقيق حل فوري لمركز كوسوفو النهائي، غير أننا على ثقة بأنه يمكننا وضع العملية في الاتجاه الصحيح في الأيام والأسابيع المقبلة بفعل الإرادة السياسية التي نتحلى بها.

إن كوسوفو هي آخر قطعة من أحجية الصور المقطوعة في البلقان، ومن الأهمية القصوى بمكان أن ينخرط جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين انخراطا بناءً في حلها كي يتسنى وضع القطعة الأخيرة في مكانها الصحيح في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، تؤيد الفلبين تأييدا كاملا اقتراح الأمين العام إجراء استعراض شامل لتنفيذ المعايير في الأسابيع العديدة المقبلة. ونرحب أيضا بالنتيجة الإيجابية التي أسفر عنها اجتماع فريق الاتصال الذي عقد في لندن الأسبوع الماضي، والذي أيد إجراء الاستعراض الذي اقترحه الأمين العام. ومع ذلك، على المجتمع الدولي التوضيح أيضا بأن الاستعراض الشامل قد تم اقتراحه على أساس أن يواصل زعماء كوسوفو إحراز تقدم في تنفيذ المعايير. لذلك، فإن مناقشة المركز النهائي لكوسوفو سيعتمد على نتيجة الاستعراض.

إن زعماء كوسوفو يملكون مفتاح المستقبل. فإذا أرادوا أن يفتحوا الباب أمام المركز النهائي، عليهم أن يخطوا خطوات كبيرة صوب تنفيذ المعايير في الأسابيع والأشهر المقبلة. ويتعين عليهم أن يظهروا جماعيا التزاما حقيقيا وملموسا بإيجاد مجتمع تتعايش فيه جميع الطوائف سلميا، وتحترم فيه حقوق أفراد جميع الأقليات في كوسوفو، وتكون مصانة ومكفولة. ولا بد للمؤسسات المؤقتة أن تبذل جهودا أكبر لإقناع صرب كوسوفو بالمشاركة في العملية. في غضون ذلك، على بلغراد أيضا أن تؤدي قسطها في دفع العملية إلى الأمام.

إن كوسوفو لا يسعها أن تسمح لماضيها بأن يتحكم بحاضرها وبمستقبلها. ويحيط الأمين العام علما في تقريره إلى مجلس الأمن (S/2005/335) بالمبادئ التي وضعها فريق الاتصال لحل المركز النهائي لكوسوفو، وهو يستبعد تقسيم كوسوفو، واتحادها مع أي بلد آخر أو مع جزء آخر من بلد ما، وعودتها إلى الحالة التي كانت عليه قبل آذار/مارس ١٩٩٩. وفيما يقترب وقت تحديد مركز كوسوفو، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي للمجلس أن يبدأ النظر في استراتيجية خروجه من الإقليم. فمستقبل كوسوفو بات في متناول بصرنا، ولكن على زعماء كوسوفو وشعبها أن يحددوا كيفية الوصول إلى هناك ومتى يكون ذلك. ونحن في المجتمع الدولي ينبغي أن نواصل تشجيعهم وإظهار الطريق الصحيح لهم.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب مجددا عن دعم وفد بلدي للتوصية التي أصدرها مجلس الأمن من قبل بإيفاد بعثة إلى كوسوفو إما قبل الاستعراض الشامل أو خلاله أو بعده. ومن الأهمية بمكان أن يتفهم أعضاء المجلس بشكل راسخ الحالة على الأرض إذا ومتى تم تناول المركز النهائي لكوسوفو.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشارك المتكلمين السابقين في الترحيب بتقرير الأمين العام، وفي الإشادة بالممثل الخاص، السيد جيسن - بيترسن، على إحاطته الإعلامية. ونحن أيضا نرحب بوجود وزير صربيا والجبل الأسود هنا هذا الصباح.

إننا نشعر بالتشجيع حيال الإنجازات الرئيسية التي تحققت في تنفيذ المعايير الثمانية الموضوعة من أجل كوسوفو، ونناشد الحكومة وجميع أصحاب المصلحة

الآخرين السعي إلى تحقيق الأهداف الأخرى ذات الأولوية المنصوص عليها في تقرير التقييم الفني.

ونحن كذلك نشيد برد الفعل الهادئ من شعب كوسوفو عقب الاتهام الذي تم توجيهه مؤخرا إلى رئيس الوزراء السابق هاراديناي. ونشعر بالارتياح إزاء أن ما كنا نخشى منه لم يتحقق. ونرى رد الفعل الشعبي بمثابة دلالة على تنامي النضج السياسي في كوسوفو. ولكن نحن قلقون حيال الأنباء التي تفيد بازدياد التوتر بين الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة. ونحث السياسيين والأحزاب السياسية المتناحرة في كوسوفو على التعاون في تعزيز التقدم صوب الوحدة والمركز النهائي في كوسوفو.

ونلاحظ أن الجهود الآيلة إلى إصلاح الحكومة المحلية شهدت تأخيرا. ونحن نرى أن هذه التطورات السلبية لا تعمل إلا على تقويض تطوير المؤسسات الهامة بالنسبة إلى الحكم الذاتي الحقيقي. وهذا التأخير ينبغي ألا تتسامح به الأحزاب في كوسوفو أو أي طرف آخر، لأنه لا يؤدي سوى إلى عدم الاستقرار. ونعلم ذلك، لأنه أمر مألوف للغاية في مناطق الصراع في منطقتنا. ويجب ألا تنتظر برامج إصلاح الحكم المحلي مفاوضات الوضع النهائي. فالتأخير لا يؤدي إلا لإضعاف العملية السياسية. بيد أننا استمعنا بارتياح من الممثل الخاص صباح اليوم عن تدابير محددة يجري الآن الاضطلاع بها لتفادي حالات التأخير من هذا القبيل. ونرحب بهذا الالتزام المتجدد.

ونرحب أيضا بالحوار المباشر الذي أنشئ بين بلغراد وبرستينا فيما يتعلق بالأمور العملية. فهذه خطوة هامة صوب تطبيع العلاقات بين الجانبين. ويمثل توقيع مذكرة التفاهم لإعادة بناء المواقع الدينية الأرثوذكسية الصربية التي تعرضت للتلف في آذار/مارس ٢٠٠٤ عنصرا إيجابيا آخر. ومن هذا المنطلق ندعم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص لترتيب لقاء بين الرئيس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، والرئيس روغوفا.

ونرى من الأمور المشجعة ما أفيد بحدوثه من التحسينات في حرية التنقل وفي التشجيع على عودة المشردين، ونحث على تهيئة مناخ أكثر ملاءمة لإتاحة مزيد من حالات العودة.

ونرى من المشجع أيضا الخطوات التي تتخذ لوضع إطار لتنمية كوسوفو الاقتصادية وإدماجها اقتصاديا في المنطقة كوسيلة لمعالجة الحالة الاقتصادية الصعبة لكوسوفو وللمساعدة في إيجاد فرص العمل.

ونحن أيضا ندرك أن السيد جيسن - بيترسن لديه مهمة شاقة وأنه يعمل في ظل ظروف صعبة. ونغتنم هذه الفرصة لنثني عليه وعلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لما نرى أنهم يؤدون من عمل طيب في كوسوفو. كما نثني على الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الأخرى لدعمها المالي الذي سيمكن كوسوفو من أن تصبح اقتصادا وظيفيا كاملا وديمقراطية.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بعودة الممثل الخاص جيسن-بيترسن إلى المجلس وأن أشكره على الإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها. كما أود أن أشكر السيد كوفيتش على الانضمام إلينا هنا اليوم وعلى بيانه.

لقد بلغنا مرحلة هامة في كوسوفو. وبعد ست سنوات من العمل مع شعب كوسوفو على إقامة مجتمع مستقر متعدد الأعراق، حان الوقت للابتعاد قليلا وتقييم التقدم الذي أحرزه.

ونعرب عن ترحيبنا بقرار الأمين العام البدء في استعراض شامل هذا الصيف للتقدم الذي أحرزته كوسوفو في تطبيق المعايير التي أقرتها الأمم المتحدة، وبعزمه تعيين

مبعوث خاص للقيام بهذا الاستعراض. وسيغطي هذا الاستعراض النقاط المرجعية التي تحدد الطريق إلى مجتمع متعدد الأعراق، ينعم بالديمقراطية والرخاء. وسيوفر لنا ذلك الأساس للحكم بما إذا كان قد أحرز تقدم كاف لتبرير البدء في عملية سياسية لتحديد الوضع النهائي لكوسوفو، الذي ظل دون تحديد خلال الأعوام الستة الماضية. وترى الولايات المتحدة أنه رغم أن كوسوفو تسير على الطريق الصحيح، فما زال يجب عليها أن تبذل جهدا كبيرا لتطبيق المعايير قبل أن يجرى الاستعراض الشامل.

ومع ذلك، لا ينبغي لنا أن نفترض أن نتيجة الاستعراض ستكون إيجابية حتما. كما أننا لا ينبغي أن نفترض أن البدء بعد ذلك في عملية للوضع النهائي سيحدث تلقائيا. فكلا الأمرين سوف يتوقف على نتيجة هذا الاستعراض، وهذه النتيجة في أيدي قادة كوسوفو، الذين ينبغي أن يواصلوا إحراز التقدم في تطبيق المعايير.

ويلزم إحراز تقدم بالنسبة لجميع المعايير، ولكن ينبغي التشديد بشكل خاص على المعايير التي تؤثر في طابع كوسوفو المتعدد الأعراق. والمحك الأول لنجاح كوسوفو في التغلب على مشاكل الماضي المأساوية وبلوغها النضج الكافي للسماح ببدء عملية الوضع النهائي سيتمثل في معالجتها لطوائف الأقليات بها. وسيشكل الإصلاح الفعال للحكم المحلي، أو اللامركزية، محكا رئيسيا في هذا الصدد. ومن شأن الشروع مبكرا في المشاريع الرائدة التي تم بالفعل الإعلان عنها أن يساعد على إظهار التزام المؤسسات المؤقتة بإحراز تقدم في مجال يثير قلقا حقيقيا لدى أقليات كوسوفو وأن يعزز احتمالات الخروج باستعراض إيجابي.

وبقرب إجراء الاستعراض الشامل واحتمال اقتراب محادثات الوضع النهائي، نتطلع أيضا إلى مشاركة صربيا والجبل الأسود بشكل بناء. ونرحب بالبوادر المبدئية على أنها تفعل ذلك. ويمثل قرار بلغراد تشجيع صرب كوسوفو على المشاركة في الأفرقة العاملة المعنية باللامركزية خطوة طيبة، وكذا استئناف الحوار المباشر بين بلغراد وبرستينا حول المسائل الحيوية الأخرى، كالطاقة والمفقودين والنقل.

بيد أن بلغراد لا تزال في بعض المجالات الأخرى تثني صرب كوسوفو عن العودة إلى مقاعدهم في الجمعية وإلى مراكزهم في مؤسسات كوسوفو وحياتها السياسية. وهذا النهج يضرّ بمصالح الصرب في كوسوفو. ونحث الحكومة في بلغراد على تشجيع صرب كوسوفو فعليا بالمشاركة الكاملة في جميع مؤسسات كوسوفو السياسية وأفرقتها العاملة. فالمشاركة هي أفعل الوسائل المتاحة لكي ينهض صرب كوسوفو بمصالحهم في كوسوفو.

ولا يمثل الاستعراض الشامل فرصة لتناول وضع كوسوفو المقبل قريبا فحسب، بل هو أيضا فرصة لتستعيد صربيا والجبل الأسود مكانها اللائق في المؤسسات الأوروبية والأوروبية الأطلسية. ونرجو أن تغتنم صربيا والجبل الأسود هذا المنفذ بالاشتراك في كوسوفو على نحو بناء، وذلك بمواصلة القيام بدور إقليمي بناء والوفاء بالتزاماتها تجاه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وأخيرا، ونحن نشرع في استعراض التقدم الذي أحرزته كوسوفو، من الملائم أن تستعرض الأمم المتحدة بالمثل بعثتها في كوسوفو لتحدد ما إذا كان تنظيمها على ما يرام وحجمها يكفي لمواجهة التحديات الراهنة. فرسالة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تتمثل في العمل على أن تفقد وظيفتها في نهاية المطاف، وكلما أحرز تقدم في نقل المسؤوليات إلى مؤسسات كوسوفو المؤقتة، ينبغي تعديل حجم وجود البعثة تمشيا مع ذلك.

كذلك نود أن نحيي ونشكر الممثل الخاص على كل ما قام به من عمل شاق على مدى العدة أشهر الماضية.

وشكرا لكم يا سيدي الوزير. لم تتح لي فرصة الترحيب بكم، ولكننا نشعر بسرور بالغ لوجودكم بيننا.هنا.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري الخاص أن أرحب بكم يا سيدي الرئيس. وأشعر بالامتنان للأمين العام لتقريره، وللممثل الخاص لإحاطته الإعلامية ولقيادته الممتازة وغير المتحيزة، في اعتقادي، لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وللتراهة التي يجلبها إلى عمله. ومن الأمور الطيبة أن نرحب بعودة السيد كوفيتش، وأشكره على مداخلته.

وتعرب المملكة المتحدة عن تأييدها لبيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدلي به لاحقا ممثل لكسمبورغ.

وتتفق المملكة المتحدة مع الأمين العام في تقييمه ومؤداه أن التقدم مستمر في تطبيق معايير كوسوفو منذ تقريره الأخير، رغم أن من الواضح أن الأمر سوف يتطلب مزيدا من التقدم المستمر. وقد استجابت مؤسسات كوسوفو بسرعة وبهدوء بانتخابها حكومة جديدة بعد توجيه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الاتهام إلى رئيس الوزراء السابق هارادیناي. وساعدت في ذلك أيضا نداءات حكومة بلغراد بالتزام الهدوء في أعقاب هذا الاتهام. ويشكل استسلامه الطوعي وتسليمه نفسه إلى المحكمة نموذجا للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ينبغي أن يحتذيه الآخرون.

ولدي أربع نقاط بشأن الأولويات في الأشهر القادمة.

أولا، ترحب المملكة المتحدة بتوصيات الأمين العام بالبدء هذا الصيف في إجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في كوسوفو. ونتطلع إلى تعيين مبعوث خاص في وقت مبكر لإجراء هذا الاستعراض. وليست نتيجة الاستعراض الشامل محددة مسبقا. فيجب أن يستمر إحراز تقدم ظاهر في عملية تطبيق المعايير إلى حين بدء الاستعراض، وفي أثنائه، وبعده. ولا يزال أمر إحراز التقدم بشأن المعايير متوقفا على المؤسسات المؤقتة وعلى جميع طوائف كوسوفو، بمساعدة من البعثة، إذا أريد أن يقرر الاستعراض إمكان الانتقال إلى المرحلة التالية والبدء في مناقشة وضع كوسوفو في المستقبل، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

بيد أن المعايير أكثر بكثير من مجرد وسيلة لإجراء مناقشات الوضع في المستقبل. فهي تمثل قضايا أساسية ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل كوسوفو وشعبها، بغض النظر عن المسائل المتعلقة بالوضع. ونعلم ذلك، لأنه أمر مألوف للغاية في مناطق الصراع في منطقتنا. ويجب ألا تنتظر برامج إصلاح الحكم المحلي مفاوضات الوضع النهائي. فالتأخير لا يؤدي إلا لإضعاف العملية السياسية. بيد أننا استمعنا بارتياح من الممثل الخاص صباح اليوم عن تدابير محددة يجري الآن الاضطلاع بها لتفادي حالات التأخير من هذا القبيل. ونرحب بهذا الالتزام المتجدد.

ونرحب أيضا بالحوار المباشر الذي أنشئ بين بلغراد وبرستينا فيما يتعلق بالأمور العملية. فهذه خطوة هامة صوب تطبيع العلاقات بين الجانبين. ويمثل توقيع مذكرة التفاهم لإعادة بناء المواقع الدينية الأرثوذكسية الصربية التي تعرضت للتلف في آذار/مارس ٢٠٠٤ عنصرا إيجابيا آخر. ومن هذا المنطلق ندعم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص لترتيب لقاء بين الرئيس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، والرئيس روغوفا.

ونرى من الأمور المشجعة ما أفيد بحدوثه من التحسينات في حرية التنقل وفي التشجيع على عودة المشردين، ونحث على تهيئة مناخ أكثر ملاءمة لإتاحة مزيد من حالات العودة.

ونرى من المشجع أيضا الخطوات التي تتخذ لوضع إطار لتنمية كوسوفو الاقتصادية وإدماجها اقتصاديا في المنطقة كوسيلة لمعالجة الحالة الاقتصادية الصعبة لكوسوفو وللمساعدة في إيجاد فرص العمل.

ونحن أيضا ندرك أن السيد جيسن - بيترسن لديه مهمة شاقة وأنه يعمل في ظل ظروف صعبة. ونغتنم هذه الفرصة لنثني عليه وعلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لما نرى أنهم يؤدون من عمل طيب في كوسوفو. كما نثني على الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الأخرى لدعمها المالي الذي سيمكن كوسوفو من أن تصبح اقتصادا وظيفيا كاملا وديمقراطية.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بعودة الممثل الخاص جيسن- بيترسن إلى المجلس وأن أشكره على الإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها. كما أود أن أشكر السيد كوفيتش على الانضمام إلينا هنا اليوم وعلى بيانه.

لقد بلغنا مرحلة هامة في كوسوفو. وبعد ست سنوات من العمل مع شعب كوسوفو على إقامة مجتمع مستقر متعدد الأعراق، حان الوقت للابتعاد قليلا وتقييم التقدم الذي أحرزه.

ونعرب عن ترحيبنا بقرار الأمين العام البدء في استعراض شامل هذا الصيف للتقدم الذي أحرزته كوسوفو في تطبيق المعايير التي أقرتها الأمم المتحدة، وبعزمه تعيين مبعوث خاص للقيام بهذا الاستعراض. وسيغطي هذا الاستعراض النقاط المرجعية التي تحدد الطريق إلى مجتمع متعدد الأعراق، ينعم بالديمقراطية والرخاء. وسيوفر لنا ذلك الأساس للحكم بما إذا كان قد أحرز تقدم كاف لتبرير البدء في عملية سياسية لتحديد الوضع النهائي لكوسوفو، الذي ظل دون تحديد خلال الأعوام الستة الماضية. وترى الولايات المتحدة أنه رغم أن كوسوفو تسير على الطريق الصحيح، فما زال يجب عليها أن تبذل جهدا كبيرا لتطبيق المعايير قبل أن يجرى الاستعراض الشامل.

ومع ذلك، لا ينبغي لنا أن نفترض أن نتيجة الاستعراض ستكون إيجابية حتما. كما أننا لا ينبغي أن نفترض أن البدء بعد ذلك في عملية للوضع النهائي سيحدث تلقائيا. فكلا الأمرين سوف يتوقف على نتيجة هذا الاستعراض، وهذه النتيجة في أيدي قادة كوسوفو، الذين ينبغي أن يواصلوا إحراز التقدم في تطبيق المعايير.

ويلزم إحراز تقدم بالنسبة لجميع المعايير، ولكن ينبغي التشديد بشكل خاص على المعايير التي تؤثر في طابع كوسوفو المتعدد الأعراق. والمحك الأول لنجاح كوسوفو في التغلب على مشاكل الماضي المأساوية وبلوغها النضج الكافي للسماح ببدء عملية الوضع النهائي سيتمثل في معالجتها لطوائف الأقليات بها. وسيشكل الإصلاح الفعال للحكم المحلي، أو اللامركزية، محكا رئيسيا في هذا الصدد. ومن شأن الشروع مبكرا في المشاريع الرائدة التي تم بالفعل الإعلان عنها أن يساعد على إظهار التزام المؤسسات المؤقتة بإحراز تقدم في مجال يثير قلقا حقيقيا لدى أقليات كوسوفو وأن يعزز احتمالات الخروج باستعراض إيجابي.

وبقرب إجراء الاستعراض الشامل واحتمال اقتراب محادثات الوضع النهائي، نتطلع أيضا إلى مشاركة صربيا والجبل الأسود بشكل بناء. ونرحب بالبوادر المبدئية على أنها تفعل ذلك. ويمثل قرار بلغراد تشجيع صرب كوسوفو على المشاركة في الأفرقة العاملة المعنية باللامركزية خطوة طيبة، وكذا استئناف الحوار المباشر بين بلغراد وبرستينا حول المسائل الحيوية الأخرى، كالطاقة والمفقودين والنقل.

بيد أن بلغراد لا تزال في بعض المجالات الأخرى تثني صرب كوسوفو عن العودة إلى مقاعدهم في الجمعية وإلى

مراكزهم في مؤسسات كوسوفو وحياتها السياسية. وهذا النهج يضرّ بمصالح الصرب في كوسوفو. ونحث الحكومة في بلغراد على تشجيع صرب كوسوفو فعليا بالمشاركة الكاملة في جميع مؤسسات كوسوفو السياسية وأفرقتها العاملة. فالمشاركة هي أفعل الوسائل المتاحة لكي ينهض صرب كوسوفو بمصالحهم في كوسوفو.

ولا يمثل الاستعراض الشامل فرصة لتناول وضع كوسوفو المقبل قريبا فحسب، بل هو أيضا فرصة لتستعيد صربيا والجبل الأسود مكانها اللائق في المؤسسات الأوروبية والأوروبية الأطلسية. ونرجو أن تغتنم صربيا والجبل الأسود هذا المنفذ بالاشتراك في كوسوفو على نحو بناء، وذلك بمواصلة القيام بدور إقليمي بناء والوفاء بالتزاماتها تجاه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وأخيرا، ونحن نشرع في استعراض التقدم الذي أحرزته كوسوفو، من الملائم أن تستعرض الأمم المتحدة بالمثل بعثتها في كوسوفو لتحدد ما إذا كان تنظيمها على ما يرام وحجمها يكفي لمواجهة التحديات الراهنة. فرسالة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تتمثل في العمل على أن تفقد وظيفتها في نهاية المطاف، وكلما أحرز تقدم في نقل المسؤوليات إلى مؤسسات كوسوفو المؤقتة، ينبغي تعديل حجم وجود البعثة تمشيا مع ذلك.

كذلك نود أن نحيي ونشكر الممثل الخاص على كل ما قام به من عمل شاق على مدى العدة أشهر الماضية.

وشكرا لكم يا سيدي الوزير. لم تتح لي فرصة الترحيب بكم، ولكننا نشعر بسرور بالغ لوجودكم بيننا.هنا.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري الخاص أن أرحب بكم يا سيدي الرئيس. وأشعر بالامتنان للأمين العام لتقريره، وللممثل الخاص لإحاطته الإعلامية ولقيادته الممتازة وغير المتحيزة، في اعتقادي، لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وللتراهة التي يجلبها إلى عمله. ومن الأمور الطيبة أن نرحب بعودة السيد كوفيتش، وأشكره على مداخلته.

وتعرب المملكة المتحدة عن تأييدها لبيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدلي به لاحقا ممثل لكسمبورغ.

وتتفق المملكة المتحدة مع الأمين العام في تقييمه ومؤداه أن التقدم مستمر في تطبيق معايير كوسوفو منذ تقريره الأخير، رغم أن من الواضح أن الأمر سوف يتطلب مزيدا من التقدم المستمر. وقد استجابت مؤسسات كوسوفو بسرعة وبهدوء بانتخابها حكومة جديدة بعد توجيه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الاتهام إلى رئيس الوزراء السابق هاراديناي. وساعدت في ذلك أيضا نداءات حكومة بلغراد بالتزام الهدوء في أعقاب هذا الاتهام. ويشكل استسلامه الطوعي وتسليمه نفسه إلى المحكمة نموذجا للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ينبغي أن يحتذيه الآخرون.

ولدي أربع نقاط بشأن الأولويات في الأشهر القادمة.

أولا، ترحب المملكة المتحدة بتوصيات الأمين العام بالبدء هذا الصيف في إجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في كوسوفو. ونتطلع إلى تعيين مبعوث خاص في وقت مبكر لإجراء هذا الاستعراض. وليست نتيجة الاستعراض الشامل محددة مسبقا. فيجب أن يستمر إحراز تقدم ظاهر في عملية تطبيق المعايير إلى حين بدء الاستعراض، وفي أثنائه، وبعده. ولا يزال أمر إحراز التقدم بشأن المعايير متوقفا على المؤسسات المؤقتة وعلى جميع طوائف كوسوفو، بمساعدة من البعثة، إذا أريد أن يقرر الاستعراض إمكان الانتقال إلى المرحلة التالية والبدء في مناقشة وضع كوسوفو في المستقبل،

على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

بيد أن المعايير أكثر بكثير من مجرد وسيلة لإجراء مناقشات الوضع في المستقبل. فهي تمثل قضايا أساسية ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل كوسوفو وشعبها، بغض النظر عن المسائل المتعلقة بالوضع.

ثانيا، على رغم أن اللامركزية ليست أحد المعايير الرسمية، إلا أنها تدبير رئيسي لإحراز التقدم وعُنصر هام في طمأنة الأقليات. لذلك، من المخيب للآمال أنه قد تم إحراز تقدم ضئيل في المشاريع الحكومية الخمسة الرائدة المعنية باللامركزية منذ أن ناقش المجلس مسألة كوسوفو المرة الماضية في شباط/فبراير. وكما أوضح فريق الاتصال لرئيس الوزراء كوسومي في ٢٥ أيار/مايو، فإن إحراز تقدم في هذه المشاريع الرائدة قبل إجراء استعراض شامل وخلاله سيكون عاملا في تحديد نتيجة ذلك الاستعراض.

ثالثا، يتعين السماح لصرب كوسوفو بالاضطلاع بدور كامل في الحياة السياسية في كوسوفو. أنا لم أقل إنه ينبغي لصرب كوسوفو أن يضطلعوا بدور كامل في حياة كوسوفو. وآمل أن يكون ذلك واضحا. إنني قُلقت إنه ينبغي السماح لهم بأن يضطلعوا بدور كامل.

إن المملكة المتحدة ترحب باستئناف الحوار المباشر بين بلغراد وبريستينا بشأن الطاقة، والمفقودين، وعمليات النقل. ومشاركة صرب كوسوفو هذا الأسبوع في الأفرقة العاملة المعنية باللامركزية أمر مشجع أيضا. ونحن نرى أنه ينبغي لسلطات بلغراد أن تنشط الآن في تشجيع صرب كوسوفو على شغل مركزهم الحقيقي في المؤسسات الحكومية لكوسوفو. والطريقة الوحيدة لتلبية مصالح صرب كوسوفو تماما الآن وفي المستقبل هي عبر انخراطهم الكامل في الحياة السياسية في كوسوفو.

إنني أُعجبت بما قاله الممثل الخاص عندما وصف الخطأ أنه ليس موجودا في كوسوفو، بل أن الضحايا هم المخطئون. واستمعت أيضا إلى نقاط معينة أثارها السيد كوفيتش. ولكن ما أدهشني هو أن أفضل طريقة لمعالجة جوانب النقص لا تكمن في هذه القاعة. بدلا من ذلك، فإن مصلحة الصرب يجري تلبيتها على نحو أفضل عن طريق انخراط بلغراد البناء وتمكين الصرب في كوسوفو من تأدية دورهم الكامل في مختلف العمليات داخل كوسوفو.

رابعا، تؤيد المملكة المتحدة تأييدا كاملا الممثل الخاص في تأكيده على أهمية إعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ولقد ذكر السفير كاي إيدي ذلك لأول مرة واسترعى انتباه المجلس إليه في تقريره الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/932، المرفق الأول، ضميمة)، ونحن نتطلع إلى بدء اتخاذ إجراءات حيال ذلك قريبا.

وفي الختام، إن التقييم الفني للممثل الخاص وتقرير الأمين العام يبعثان على الأمل، ولكن ليس هناك مجال للشعور بالرضا عن الذات، وأمامنا المزيد من العمل الصعب جدا. ولكن فكرة السيد كوفيتش، على سبيل المثال، عن توفير حرية الحركة للأقليات في كوسوفو لا تتطابق على أرض الواقع حسب ما جاء في التقييم الفني للأمين العام – وهو تقييم لا نعتبر أنه مبالغ فيه. وإنني أستعمل هذه اللفظة لأنني أعتقد أن السيد كوفيتش استخدمها ثلاث مرات. نحن لا نعتبر أن التقييم مبالغ فيه. أما المنحى فيظل إيجابيا، وينبغي للمؤسسات المؤقتة أن تواصل عملها الدؤوب من أجل تنفيذ المعايير وجعلها ذات فائدة ملموسة لجميع أبناء كوسوفو.

وعندما تبدأ المناقشات بشأن المركز النهائي، من الواضح أن إيجاد كوسوفو المستقلة هو أحد الخيارات التي

يُنظر فيها، ولكنه من الواضح أيضا أن المركز النهائي لكوسوفو، مهما كان، يجب التفاوض بشأنه، ويجب أن يكون مؤاتيا لمصالح جميع الطوائف في كوسوفو، ويجب أن يعزز الاستقرار الإقليمي وتعدد الأعراق.

وستواصل المملكة المتحدة من جانبها، في فريق الاتصال، وفي المجلس، وفي الاتحاد الأوروبي، وفي المنطقة، العمل على بناء مستقبل أوروبي مستقر ومستدام لكوسوفو وللمنطقة بأسرها، يكون مستقبلا نأمل أملا شديدا أن تتبوأ فيه صربيا والجبل الأسود مكانها الحقيقي ضمن الأسرة الأوروبية.

السيد كيتكاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الوزير، على عقد وترؤس هذه الجلسة العلنية اليوم. وأود كذلك أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سورين جيسن - بيترسن، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونشيد إشادة عالية بالسيد جيسن - بيترسن وموظفيه التابعين لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على جهودهم الاستباقية والدؤوبة من أجل مستقبل كوسوفو.

إن اليابان تدرك أهمية سياسة ''المعايير قبل المركز''، التي وافق عليها مجلس الأمن في قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وتعتقد أن إحراز تقدم على أيدي الأطراف في خطة تنفيذ معايير كوسوفو، بدعم من المجتمع الدولي، أمر أساسي. وسيكون بدء الاستعراض الشامل معلما هاما بالنسبة إلى سياسة ''المعايير قبل المركز''.

وتقدر حكومة اليابان تقديرا عاليا الالتزام الواضح والجهود الملموسة التي تبذلها حتى الآن المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي بُغية تحقيق المعايير، وهي تشمل التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، واستئناف الحوار المباشر مع بلغراد على مستوى الفريق العامل. ونرحب بالمقترحات التي تم التقدم بها مؤخرا لعقد اجتماعات رفيعة المستوى بين بريشتينا وبلغراد كخطوة إلى الأمام، ونأمل أن تُسهم في بناء الثقة بين الطرفين.

وعلى رغم تلك الدلالات التي تنم عن حسن نية، فإن حكومتي لا تعتقد أن أية معايير قد تم الوفاء بها على النحو الكافي. فثمة مضايقات ما زالت تتعرض لها الأقليات، وما زال المطلوب توفير مؤازرة من قوة كوسوفو لتنقّل تلك الأقليات في بعض المناطق. والحالة الأمنية الهشة إضافة إلى وجود نسبة عالية من البطالة أبقت معدل العائدين من المشردين داخليا في انخفاض. ولا يزال يتعين القيام بعمل كثير، لا سيما بشأن حماية الأقليات. ونحن نرحب باعتماد ''إصلاح الحكومة المحلية - برنامج عمل ٢٠٠٥''، ونناشد جميع الأطراف بذل جهود إضافية لأجل تنفيذ ذلك المشروع الأساسي.

ونعتقد أن الاستعراض الشامل سيعزز من إحراز تقدم إضافي في تحقيق المعايير على أيدي الأطراف، ويجسد التقدم المحرز حتى الآن بشأن كل معيار من تلك المعايير. ومن وجهة النظر تلك، نعتبر أنه من المناسب بدء الاستعراض في هذا الوقت، ونود أن نعرب عن تأييدنا لتوصية الأمين العام ومفادها أن ''إجراء استعراض شامل ينبغي أن يبدأ هذا الصيف''. وفي الوقت نفسه، تود اليابان أن تشدد على وجوب إحراز تقدم في جميع المعايير، بما في ذلك معالجة المشاكل المذكورة آنفا بغية أن يسفر الاستعراض عن تقييم إيجابي وأن تبدأ المحادثات المتعلقة بالمركز.

وما فتئت اليابان تدعم خطة تنفيذ معايير كوسوفو عن طريق مساعدة وسائط الإعلام ومدارس الأقليات العرقية، ضمن مجالات أخرى. ولقد بلغ إسهامنا في كوسوفو حتى اليوم في ميادين إعادة البناء والمساعدة

الإنسانية وإضفاء الطابع الديمقراطي وتطوير الموارد البشرية ما مجموعه ١٨٨ مليون دولار تقريبا. والمشاريع التي تركز على الرعاية الصحية والتعليم وتطوير الموارد البشرية سيظل يجري تنفيذها بطريقة استباقية. وتعتزم اليابان مواصلة تأدية دور نشط في الجهود المبذولة لبلورة مستقبل كوسوفو، والإسهام في تعزيز السلام والتنمية الاقتصادية في جنوب شرقي أوروبا.

السيد بابادودو (بنن) (تكلم بالفرنسية): السيد الوزير، يود وفد بلدي أن يرحب بكم بيننا صباح هذا اليوم. فوجودكم يضفي هالة خاصة على جلسة المجلس، المكرسة للصراع الذي دار مؤخرا في قلب أوروبا بالذات.

ويؤيد وفد بلدي المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديره للأمين العام على تقريره (S/2005/335). وفي الوقت نفسه، نهنئ تهنئة حارة السيد سورين جيسن – بيترسن على إحاطته الإعلامية.

ثانيا، على رغم أن اللامركزية ليست أحد المعايير الرسمية، إلا أنها تدبير رئيسي لإحراز التقدم وعُنصر هام في طمأنة الأقليات. لذلك، من المخيب للآمال أنه قد تم إحراز تقدم ضئيل في المشاريع الحكومية الخمسة الرائدة المعنية باللامركزية منذ أن ناقش المجلس مسألة كوسوفو المرة الماضية في شباط/فبراير. وكما أوضح فريق الاتصال لرئيس الوزراء كوسومي في ٢٥ أيار/مايو، فإن إحراز تقدم في هذه المشاريع الرائدة قبل إجراء استعراض شامل وخلاله سيكون عاملا في تحديد نتيجة ذلك الاستعراض.

ثالثا، يتعين السماح لصرب كوسوفو بالاضطلاع بدور كامل في الحياة السياسية في كوسوفو. أنا لم أقل إنه ينبغي لصرب كوسوفو أن يضطلعوا بدور كامل في حياة كوسوفو. وآمل أن يكون ذلك واضحا. إنني قُلقت إنه ينبغي السماح لهم بأن يضطلعوا بدور كامل.

إن المملكة المتحدة ترحب باستئناف الحوار المباشر بين بلغراد وبريستينا بشأن الطاقة، والمفقودين، وعمليات النقل. ومشاركة صرب كوسوفو هذا الأسبوع في الأفرقة العاملة المعنية باللامركزية أمر مشجع أيضا. ونحن نرى أنه ينبغي لسلطات بلغراد أن تنشط الآن في تشجيع صرب كوسوفو على شغل مركزهم الحقيقي في المؤسسات الحكومية لكوسوفو. والطريقة الوحيدة لتلبية مصالح صرب كوسوفو تماما الآن وفي المستقبل هي عبر انخراطهم الكامل في الحياة السياسية في كوسوفو.

إنني أُعجبت بما قاله الممثل الخاص عندما وصف الخطأ أنه ليس موجودا في كوسوفو، بل أن الضحايا هم المخطئون. واستمعت أيضا إلى نقاط معينة أثارها السيد كوفيتش. ولكن ما أدهشني هو أن أفضل طريقة لمعالجة جوانب النقص لا تكمن في هذه القاعة. بدلا من ذلك، فإن مصلحة الصرب يجري تلبيتها على نحو أفضل عن طريق انخراط بلغراد البناء وتمكين الصرب في كوسوفو من تأدية دورهم الكامل في مختلف العمليات داخل كوسوفو.

رابعا، تؤيد المملكة المتحدة تأييدا كاملا الممثل الخاص في تأكيده على أهمية إعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ولقد ذكر السفير كاي إيدي ذلك لأول مرة واسترعى انتباه المجلس إليه في تقريره الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/932، المرفق الأول، ضميمة)، ونحن نتطلع إلى بدء اتخاذ إجراءات حيال ذلك قريبا.

وفي الختام، إن التقييم الفني للممثل الخاص وتقرير الأمين العام يبعثان على الأمل، ولكن ليس هناك مجال للشعور بالرضا عن الذات، وأمامنا المزيد من العمل الصعب جدا. ولكن فكرة السيد كوفيتش، على سبيل المثال، عن توفير حرية الحركة للأقليات في كوسوفو لا تتطابق على

أرض الواقع حسب ما جاء في التقييم الفني للأمين العام – وهو تقييم لا نعتبر أنه مبالغ فيه. وإنني أستعمل هذه اللفظة لأنني أعتقد أن السيد كوفيتش استخدمها ثلاث مرات. نحن لا نعتبر أن التقييم مبالغ فيه. أما المنحى فيظل إيجابيا، وينبغي للمؤسسات المؤقتة أن تواصل عملها الدؤوب من أجل تنفيذ المعايير وجعلها ذات فائدة ملموسة لجميع أبناء كوسوفو.

وعندما تبدأ المناقشات بشأن المركز النهائي، من الواضح أن إيجاد كوسوفو المستقلة هو أحد الخيارات التي يُنظر فيها، ولكنه من الواضح أيضا أن المركز النهائي لكوسوفو، مهما كان، يجب التفاوض بشأنه، ويجب أن يكون مؤاتيا لمصالح جميع الطوائف في كوسوفو، ويجب أن يعزز الاستقرار الإقليمي وتعدد الأعراق.

وستواصل المملكة المتحدة من جانبها، في فريق الاتصال، وفي المجلس، وفي الاتحاد الأوروبي، وفي المنطقة، العمل على بناء مستقبل أوروبي مستقر ومستدام لكوسوفو وللمنطقة بأسرها، يكون مستقبلا نأمل أملا شديدا أن تتبوأ فيه صربيا والجبل الأسود مكانها الحقيقي ضمن الأسرة الأوروبية.

السيد كيتكاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الوزير، على عقد وترؤس هذه الجلسة العلنية اليوم. وأود كذلك أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سورين جيسن – بيترسن، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونشيد إشادة عالية بالسيد جيسن – بيترسن وموظفيه التابعين لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على جهودهم الاستباقية والدؤوبة من أجل مستقبل كوسوفو.

إن اليابان تدرك أهمية سياسة ”المعايير قبل المركز“، التي وافق عليها مجلس الأمن في قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وتعتقد أن إحراز تقدم على أيدي الأطراف في خطة تنفيذ معايير كوسوفو، بدعم من المجتمع الدولي، أمر أساسي. وسيكون بدء الاستعراض الشامل معلما هاما بالنسبة إلى سياسة ”المعايير قبل المركز“.

وتقدر حكومة اليابان تقديرا عاليا الالتزام الواضح والجهود الملموسة التي تبذلها حتى الآن المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي بُغية تحقيق المعايير، وهي تشمل التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، واستئناف الحوار المباشر مع بلغراد على مستوى الفريق العامل. ونرحب بالمقترحات التي تم التقدم بها مؤخرا لعقد اجتماعات رفيعة المستوى بين بريشتينا وبلغراد كخطوة إلى الأمام، ونأمل أن تُسهم في بناء الثقة بين الطرفين.

وعلى رغم تلك الدلالات التي تنم عن حسن نية، فإن حكومتي لا تعتقد أن أية معايير قد تم الوفاء بها على النحو الكافي. فثمة مضايقات ما زالت تتعرض لها الأقليات، وما زال المطلوب توفير مؤازرة من قوة كوسوفو لتنقّل تلك الأقليات في بعض المناطق. والحالة الأمنية الهشة إضافة إلى وجود نسبة عالية من البطالة أبقت معدل العائدين من المشردين داخليا في انخفاض. ولا يزال يتعين القيام بعمل كثير، لا سيما بشأن حماية الأقليات. ونحن نرحب باعتماد ”إصلاح الحكومة المحلية – برنامج عمل ٢٠٠٥“، ونناشد جميع الأطراف بذل جهود إضافية لأجل تنفيذ ذلك المشروع الأساسي.

ونعتقد أن الاستعراض الشامل سيعزز من إحراز تقدم إضافي في تحقيق المعايير على أيدي الأطراف، ويجسد التقدم المحرز حتى الآن بشأن كل معيار من تلك المعايير. ومن وجهة النظر تلك، نعتبر أنه من المناسب بدء الاستعراض في هذا الوقت، ونود أن نعرب عن تأييدنا لتوصية الأمين العام ومفادها أن ”إجراء استعراض شامل

ينبغي أن يبدأ هذا الصيف''. وفي الوقت نفسه، تود اليابان أن تشدد على وجوب إحراز تقدم في جميع المعايير، بما في ذلك معالجة المشاكل المذكورة آنفا بغية أن يسفر الاستعراض عن تقييم إيجابي وأن تبدأ المحادثات المتعلقة بالمركز.

وما فتئت اليابان تدعم خطة تنفيذ معايير كوسوفو عن طريق مساعدة وسائط الإعلام ومدارس الأقليات العرقية، ضمن مجالات أخرى. ولقد بلغ إسهامنا في كوسوفو حتى اليوم في ميادين إعادة البناء والمساعدة الإنسانية وإضفاء الطابع الديمقراطي وتطوير الموارد البشرية ما مجموعه ١٨٨ مليون دولار تقريبا. والمشاريع التي تركز على الرعاية الصحية والتعليم وتطوير الموارد البشرية سيظل يجري تنفيذها بطريقة استباقية. وتعتزم اليابان مواصلة تأدية دور نشط في الجهود المبذولة لبلورة مستقبل كوسوفو، والإسهام في تعزيز السلام والتنمية الاقتصادية في جنوب شرقي أوروبا.

السيد بابادودو (بنن) (تكلم بالفرنسية): السيد الوزير، يود وفد بلدي أن يرحب بكم بيننا صباح هذا اليوم. فوجودكم يضفي هالة خاصة على جلسة المجلس، المكرسة للصراع الذي دار مؤخرا في قلب أوروبا بالذات.

ويؤيد وفد بلدي المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديره للأمين العام على تقريره (S/2005/335). وفي الوقت نفسه، نهنئ تهنئة حارة السيد سورين جيسن – بيترسن على إحاطته الإعلامية.

وهناك عنصران أساسيان في الإحاطة الإعلامية نود أن نشير إليهما. أولا، التحسن الذي يجدر ذكره في المناخ السياسي نتيجة الجهود التي تبذله جميع الأطراف من أجل التنفيذ الكامل للمعايير الثمانية، رغم أن أيا من هذه المعايير لم يتم الوفاء به على النحو الأوفى؛ وثانيا، حاجة المجتمع الدولي إلى تركيز جهوده على تنفيذ تلك المعايير، بوصف ذلك شرطا مسبقا لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل.

وفي ذلك الإطار، يحث وفد بلدي المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي على مواصلة إظهار إرادتها لقيادة العملية الانتقالية ونجاحها عن طريق إعطاء مضمون ملموس للمعايير بغية تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة الأمر الذي يمكنه أن يخفف من حدة التوترات وأعمال العنف، وتهيئة الظروف لإنشاء كوسوفو الديمقراطية والمتعددة الأعراق والقابلة للحياة اقتصاديا.

ونرحب بالاستعداد الذي أعربت عنه السلطات الصربية وسلطات كوسوفو للاجتماع على أعلى المستويات. فهذا الحوار الرفيع المستوى يمكنه، على ما نعتقد، أن يساعد على إحراز تقدم في تنفيذ المعايير. ومن الضروري بصورة خاصة متابعة صقل أساليب عمل البرلمان، بغية تحقيق اللامركزية، واتخاذ تدابير لتيسير حرية الحركة للمشردين وإعادة توطينهم، وتنفيذ مذكرة التفاهم المعنية بإعادة بناء الأماكن الدينية الصربية التي تعرضت للدمار. ونعتقد أيضا أن إنشاء إطار عامل لتنمية كوسوفو اقتصاديا يتصف بالأولوية.

وبناء على جميع هذه الاعتبارات، يود وفد بلدي أن يُعرب عن تأييده لتوصية الأمين العام بتعيين مبعوث خاص لإجراء تقييم ميداني هذا الصيف عن تنفيذ المعايير، وإلقاء الضوء على الخطوات المقبلة.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يواصل تركيز اهتمامه على الحالة في كوسوفو، وخاصة دعم شعب كوسوفو وزعمائه السياسيين الذين تقع على عاتقهم المسؤولية الرئيسية عن مستقبل الإقليم. وفي ذلك السياق، يجب تطبيق جميع الوسائل بغية إتاحة مشاركة صرب كوسوفو في

العملية. ونعتقد أيضا أن بإمكان الصحافة أن تسهم إسهاما رئيسيا في تهيئة ذلك المناخ عن طريق زيادة الوعي في ذلك الصدد.

ونعتقد أن مركز الإقليم النهائي يمكن تحديده في أسرع وقت ممكن حتى يجري تعزيز التقدم المحرز صوب مسيرة التطبيع الطويلة.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أرحب بكم، سيدي، بصفتكم رئيس مجلس الأمن في الجلسة المعقودة اليوم.

إن وفدنا يشعر بالامتنان للأمين العام على تقريره عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ولرئيس البعثة، السيد جيسن - بيترسن، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في الإقليم. ونحن نرحب برئيس مركز التنسيق بين صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، السيد نيبويسا كوفيتش، في الجلسة المعقودة اليوم، ونؤيد مشاركته فيها.

لقد درست روسيا بتأنٍ تقرير الأمين العام. ونحن نؤيد استنتاجاته الأولية ونوافق على ما خلص إليه من أنه لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به في مجال تنفيذ المعايير. ويتمثل قلقنا الرئيسي في ذلك الصدد، بحقيقة أنه بالنسبة إلى التقرير، لم يجر بعد تنفيذ أي معيار من المعايير الثمانية الرئيسية بشكل كامل. ونشعر بخيبة الأمل خصوصا إزاء عدد العائدين المتدني للغاية، وهم أفضل مؤشر إلى تقييم الحالة في الإقليم. وهناك أيضا جوانب نقص هامة في الجهود المبذولة لأجل إصلاح المؤسسات المحلية للحكم الذاتي في كوسوفو. وفي الوقت نفسه، فإن إحراز تقدم في مجال اللامركزية يوفر الفرصة لتقييم مدى ما ذهبت إليه السلطات في تلبية المصالح المشروعة للأقليات.

وعلى غرار الأمين العام، نؤكد على أن التنفيذ الحقيقي للمعايير - التي تهدف في الدرجة الأولى إلى كفالة حقوق الأقليات العرقية وحرياتها وأمنها - ليس اختبارا للانتقال بالعملية السياسية إلى المرحلة المقبلة من التسوية فحسب، وإنما قبل كل شيء دلالة على تقبل الهياكل الحكومية للإقليم وقدرتها على إنشاء مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق بحق في كوسوفو. وبناء على ذلك، فإننا مقتنعون بأن عملية تنفيذ المعايير ينبغي تحليلها ليس على أساس الاتجاهات البارزة التي قد تكون إيجابية في حد ذاتها فحسب، وإنما على أساس النتائج الملموسة. وفي ذلك الصدد، من السابق لأوانه أن نتكلم عن إحراز تقدم كبير.

وفي هذا المنعطف الهام من التسوية في كوسوفو، فإن مهمة وضع استراتيجية دولية للتنسيق يتصف بأهمية أساسية. ويسرنا أن نتائج اجتماع فريق الاتصال لمنطقة البلقان في لندن قد دلل على النوايا الصافية للمشاركين فيه بهدف العمل معا لتحقيق تسوية ثابتة في كوسوفو. وتمثلت إحدى تلك النتائج باتفاق جميع الأطراف على إطلاق عملية الاستعراض، رغم أن الاستعراض الشامل ليس نهاية في حد ذاته. ونعتقد أن تنفيذه يجب أن يتماشى مع متطلبات محددة رفيعة؛ وقبل كل شيء يجب أن يكون شاملا وطويل الأمد كي يتسنى للمبعوث الخاص الذي سيوفده الأمين العام في المستقبل لإجراء الاستعراض فرصة حقيقية لرسم صورة موضوعية عن تطور الوضع في كوسوفو، وإعداد تقرير شامل يرفع إلى مجلس الأمن. ومن المناسب أيضا لرئيس بعثة الأمم المتحدة أن يواصل رفع تقاريره الفنية.

إن نتائج استعراض السياسة العامة لا يسعها أن تكون منحازة بل وينبغي لها ألا تكون كذلك. فعملية الاستعراض يجب إجراؤها بجميع مراحل تنفيذها تحت إشراف مجلس الأمن، على أن تتوج بإصدار بيان رئاسي. ومن المهم أن يرسل فريق الاتصال إشارات معززة إلى

المؤسسات الحكومية في بريستينا وبلغراد، وعلى بلغراد أن تشارك مشاركة كاملة في عملية كوسوفو. وأؤكد مجددا أن هذه الإشارات يجب إرسالها إلى كلا الطرفين.

والمؤسف أن عددا من المشاركين في الجلسة المعقودة اليوم وجهوا انتقاداتهم إلى بلغراد في الدرجة الأولى. ونحن على يقين من أن الجهود الرئيسية لأجل كفالة تنفيذ المعايير يجب أن تبذلها القيادة الألبانية في المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. ونتشاطر الرأي القائل إن انخراط صرب كوسوفو في تلك الهيئات مناسب تماما. وفي ذلك الصدد، فإن إجراء اتصالات مباشرة بين بلغراد وبريشتينا أمر حيوي وهام. ونرحب بالمبادرات التي اتخذها الجانب الصربي مؤخرا في ذلك الصدد.

ونؤكد من جديد موقفنا الأساسي بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو القرار السياسي الوحيد لتحقيق تسوية في كوسوفو. والاستقرار الدائم في الإقليم لن يصبح ممكنا إلا إذا تم وضع استراتيجية دولية يجري الاتفاق عليها، على أن يضطلع على الأمن بدور قيادي فيها.

ونحن بدورنا مستعدون للتعاون الوثيق مع الأمين العام؛ وممثله الخاص رئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو، السيد يسين – بيترسن؛ والمبعوث الخاص المقبل الذي سيجري المراجعة؛ ومع شركائنا في فريق الاتصال، من أجل المصلحة العامة في توطيد الاستقرار والأمن لجميع سكان المقاطعة.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أرحب بحقيقة أنكم تترأسون شخصيا اجتماع اليوم. وأود أن أعرب عن الشكر للأمين العام على تقريره وللسيد يسين – بيترسن على إحاطته الإعلامية، وأن أشكر السيد كوفيتش على بيانه الاستهلالي.

الحالة في كوسوفو وصلت مرحلة مهمة فيما يتعلق بمستقبلها وكذلك باستقرار منطقة البلقان. وقد آمنّا دائما بأن التسوية الشاملة الصحيحة لمسألة كوسوفو تتطلب التنفيذ الكامل لشتى المعايير، استنادا إلى القرار ١٢٤٤(١٩٩٩).

وريثما يتم ذلك يجب احترام سيادة صربيا والجبل الأسود وسلامتها الإقليمية. واستنادا إلى تقرير الأمين العام، اتخذت بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو (بعثة كوسوفو) ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بعض التدابير الإيجابية وحققت بعض النتائج الإيجابية في تنفيذ المعايير في ميادين معينة.

غير أنه لم يتحقق تقدم يذكر في مجالَي عودة اللاجئين وحرية حركة الأقليات. كما كان التقدم بطيئا في التعامل مع البطالة والتنمية الاقتصادية ورفع مستويات معيشة الأقليات. ويحدونا الأمل أن تبذل كل الجماعات الطائفية في كوسوفو جهودا حثيثة لتعزيز الثقة المتبادلة وتشجيع المصالحة لوضع أسس متينة يرتكز عليها مجتمع قوامه التعايش السلمي.

ونرحب برغبة قادة صربيا والجبل الأسود على الانخراط في حوار مباشر مع سلطات كوسوفو، لأن ذلك سيوفر بيئة مشجعة للتسوية النهائية لمسألة كوسوفو. ويحدونا الأمل أن يستأنف ذلك الحوار في أسرع وقت ممكن وأن يؤدي إلى تطورات إيجابية في الحالة.

هذه السنة سنة حاسمة بالنسبة إلى كوسوفو، لأن مجلس الأمن سينظر في استيفاء المعايير. وإن العمل في استيفاء المعايير يجب أن يستمر ويجب على جميع الأطراف أن تنهض بعملية التنفيذ بإخلاص وبروح عملية. ولا يمكن أن يؤدي التعايش السلمي إلى التسوية القاطعة لمسألة كوسوفو إلا بتحقيق نتائج ملموسة في ميادين الاقتصاد والأمن والمصالحة الطائفية وإقامة مجتمع قوامه التعدد الطائفي.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن شكرنا للممثل الخاص للأمين العام لشؤون كوسوفو، السيد سورين يسين – بيترسن على إحاطته الإعلامية الشاملة التي وافانا بها للتو عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو (بعثة كوسوفو) وعن الأحداث التي وقعت هناك في شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل. وعلى نفس المنوال أعرب عن الشكر للسيد نبويسا كوفيتش على بيانه.

أود أن أشارك في عبارات الامتنان المعرب عنها في التقرير للرجال والنساء في بعثة كوسوفو على تفانيهم والتزامهم الذي لا يحيد بمُثُل وأهداف المنظمة في أدائهم اليومي لمهامهم. وأود أن أؤكد حقيقة أن بلدي هو ثامن أكبر مساهم في عنصر الشرطة في البعثة.

وفيما يتصل بالمسألة التي أثارها السيد يسين – بيترسن، يسرنا أن نلاحظ الجهود التي بذلتها مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بهدف الاستيفاء الكامل لمعايير كوسوفو، لأننا مقتنعون بأن التقدم المستدام في استيفاء تلك المعايير شرط أساسي مسبق للتقدم المطلوب تحقيقه في العملية التي ستقرر مستقبل مركز كوسوفو. مع ذلك شعرنا بالجزع من استمرار أعمال تنم عن عدم الامتثال ومن أنه لم يتم حتى الآن استيفاء أي من المعايير بصورة كاملة.

وفي ذلك الصدد من المناسب التذكير بأن المعايير قد أعدت خصيصا لتقرير مركز كوسوفو النهائي في إطار سياسة ”المعايير قبل المركز“، التي صممت لكوسوفو وأقرها المجلس بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). لذلك نعتبر من الجوهري أن يوافق أولئك الذين تتألف منهم المؤسسات المؤقتة ويمثلونها على أن يقبلوا بتلك المعايير وأن ينفذوها، إذ من المفهوم أنها أهداف يجب بلوغها وعلامة على تمتع أولئك الذين يعيشون في كوسوفو بالإرادة على تطوير مجتمع دائم متعدد الطوائف وديمقراطي.

ومما يثير القلق بنفس القدر المعلومات المتعلقة بزيادة التوتر بين أحزاب الحكومة والمعارضة في إطار المسائل الحاسمة الأهمية بالنسبة إلى مستقبل كوسوفو، فضلا عن استمرار ظهور العناصر المستعدة للجوء إلى العنف. ومما لا ينكر أن وجود إمكانية تصاعد العنف وزيادة الشقاق السياسي يمكن أن يزعزع استقرار الوضع ويخل بسير العملية الضرورية لتقرير مصير مركز كوسوفو.

وفي ذلك الصدد، نثني على الأمين العام لقوله في تقريره إن النجاح مرهون بإيجاد دينامية ديمقراطية بناءة بين الحكومة والمعارضة. وتقوم الحاجة إلى التزام أصيل منهما وإلى الاضطلاع المسؤول لكل منهما بمهامه فضلا عن الرفض الكامل للعنف، بغية كفالة أن العمل يضطلع به جماعيا وسيتمخض عن نتائج ملموسة لمنفعة السكان.

علاوة على ذلك نرحب بالتقدم المحرز في الحوار المباشر بين برشتينا وبلغراد عن المسائل العملية، جنبا إلى جنب مع الرغبة المعلنة من جانب زعماء بلغراد السياسيين بالمشاركة في العملية. ومما يبعث على التشجيع أيضا رؤية أنه يوجد قدر أكبر من حرية التحرك وأن صرب كوسوفو قللوا من اعتمادهم على الحراسة عند السفر عبر مناطق الأغلبية.

وفي ذلك الصدد تتفق الأرجنتين مع الأمين العام على أن الثقة المتبادلة بين مجتمعات كوسوفو المحلية تشكل أساس الأمن الدائم. وهذا يعني أساسا أن ألبان كوسوفو وزعماءهم يجب أن يضاعفوا جهودهم ويمدوا يد الود إلى صرب كوسوفو، في حين أن صرب كوسوفو يجب أن يظهروا إرادتهم الثابتة بالاندماج بمجتمع كوسوفو.

وتؤكد الأرجنتين أنه لن يتحقق مستقبل مزدهر سلمي لكوسوفو من دون احترام تنوع سكانها. وإن الحل

الدائم لمسألة كوسوفو يجب التوصل إليه على أساس الاحترام الكامل لمبدأ السلامة الإقليمية.

في إطار العمل ذاك نؤمن بأن مما يستحق الأولوية التشديد على أهمية احترام حقوق الإنسان – بما في ذلك حق اللاجئين والأشخاص المشردين – واحترام القانون الإنساني الدولي، فضلا عن احترام حقوق الأقليات.

إن العملية السياسية يجب دفعها بقوة إنجاز التقدم الحقيقي في تنفيذ المعايير الثمانية، إنجاز يعتبر جوهريا لاستدامة أي عملية متعلقة بمستقبل مركز كوسوفو. وفي ذلك الصدد، نؤيد إجراء مراجعة شاملة بموجب أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لتقييم الحالة الراهنة والظروف السائدة بهدف اعتماد تدابير وفقا لتوصيات الأمين العام.

ونؤمن بأن الدعم المعطى من قبل المجتمع الدولي للذين يتحملون المسؤولية في العملية – أي سكان كوسوفو وممثليهم في المؤسسات المؤقتة – سيساعد في الدفع بالعملية قدما صوب كفالة استدامة اتفاق سياسي محتمل.

السيد الحاج علي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد بلدي أن تكون هنا بين ظهرانينا، السيد الوزير. أود أن أشكر السيد سورين ييسين – بيترسين على عمله النشيط على رأس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وعلى المبادرات التي اتخذها، وخصوصا فيما يتعلق بتنظيم محفل لقادة كوسوفو السياسيين، وعلى تقديمه الممتاز لتقرير الأمين العام (S/2005/335) عن الحالة في كوسوفو. وأرحب أيضا بالسيد نيبويسا كوفيتش، رئيس مركز التنسيق لصربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا لكوسوفو.

مكنتنا مناقشة اليوم من تقييم التقدم المحرز في عملية تثبيت استقرار وتطبيع الحالة الكلية في كوسوفو. أنجز التقدم الكبير في مختلف الميادين، بخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات وتعزيز المؤسسات المحلية. في ذلك الصدد نرحب بالإجراءات التي اتخذها الحكومة الائتلافية والسلطات المحلية في إطار عملية الانفراج وتحسين الحالة الاجتماعية – الاقتصادية لسكان كوسوفو.

ولاحظنا باهتمام النتائج المشجعة المتعلقة بحرية الحركة وعودة السكان المشردين. ومن الأكيد أن التقدم في هذا المجال يبقى محدودا، ولكن أثره كبير في بناء الثقة وفي تشجيع المصالحة فيما بين سكان كوسوفو. ومن بالغ الأهمية أيضا التذكير بالحاجة إلى أن يقوم سكان كوسوفو بدعم العملية الديمقراطية وبالمشاركة في إدارة المؤسسات المحلية. وفي ذلك الصدد نعتقد بأن استئناف الحوار بين بلغراد وبريشتينا يشكل خطوة إيجابية في تطوير روابط أوثق فيما بين سكان كوسوفو وفي تحسين العلاقات بين الأطراف المعنية.

والتقدم الجدير بالملاحظة المحرز في الحالة برمتها في كوسوفو يستحق الاهتمام والتأييد التامين من الجميع. وعلى الرغم من ذلك يبقى غير كاف حيال المعايير الموضوعة من قبل المجتمع الدولي. لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يوجد الظروف للتنفيذ الشامل والنجاح لهذه المعايير، وأن ينطلق، بأكبر سرعة ممكنة، إلى استعراض المسألة الأساسية، وهي مسألة وضع كوسوفو النهائي. وفي ذلك الصدد نؤيد فكرة الأمين العام التي مفادها تعيين مبعوث خاص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرا للشؤون الخارجية للدانمرك.

أود، شأني شأن آخرين، أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2005/335) والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد سورين ييسين – بيترسين، على إحاطته الإعلامية التي أقدرها على نحو خاص لتوازنها الرائع وتفصيلها المميز وفحواها المتطلعة قدما.

ولدي احترام تام للنتائج الأخاذة التي حققها السيد بيسين – بيترسين والموظفون المساعدون له خلال مدة عمله ولدي إعجاب بتلك النتائج. وأحيي أيضا قوة كوسوفو وشرطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وإدارة شرطة كوسوفو على المهارة الكبيرة والروح المهنية اللتين أبدتهما في الإبقاء على بيئة آمنة ومستقرة خلال فترة متسمة بالتحدي. وستكون حاجة إلى وجودها المستمر وروحها المهنية بعض الوقت.

أود أيضا أن أشكر السيد كوفيتش على بيانه وعلى حضوره هنا اليوم.

إن ممثل لكسمبرغ سيدلي قريبا ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتؤيد الدانمرك ذلك البيان تأييدا تاما.

أود أن أخبر الأعضاء بأنني زرت في الأسبوع الماضي بلغراد وبريشتينا وكانت لي فرصة مناقشة الحالة في كوسوفو على نحو عام، وتحديدا تنفيذ المعايير بينما تكون الجهات الفاعلة المركزية في الميدان. وبينت الفكرة، التي بينها أيضا بوضوح كبير معظم المتكلمين اليوم، أننا لم نحقق هدفنا بعد. تنفيذ المعايير يجب ألا يتباطأ ويجب أن يستمر وقتا طويلا. في عدد من المجالات الرئيسية، ليس أقلها ما يتعلق باللامركزية، والعودة والحوار المباشر مع بلغراد، من اللازم فعل أكثر مما تم فعله وبسرعة.

ثمة حاجة إلى أن نرى إحراز التقدم فيما يتعلق بمشاركة صرب كوسوفو في العملية السياسية. وينبغي لبلغراد أن تتقدم قريبا بإشارة واضحة في هذا الصدد. وتنفيذ المعايير والالتزام بتأمين وجود كوسوفو متعددة الأعراق وديمقراطية سيكونان أيضا متطلبا على الأمد الطويل لدمج كوسوفو في الاتحاد الأوروبي.

بيد أننا شاهدنا، عموما، التقدم الملموس في الفترة المشمولة بالتقرير. ومما هو أهم أننا شاهدنا إظهارا واضحا للإرادة السياسية والقدرة على الإبقاء على الزخم في عملية المعايير المستمرة. ونقر بأن نواقص كبيرة لا تزال قائمة، وهي بحاجة إلى المعالجة. ولكن على ضوء التقدم فان في تقييم الحكومة الدانمركية أن من الممكن والمقبول الآن الانتقال إلى المرحلة التالية ، إلى استعراض شامل هذا الصيف، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبيانات ذات صلة صادرة عن رئاسة مجلس الأمن.

وأنا سعيد برؤية الأمين العام يتوصل إلى نفس الاستنتاج في تقريره. وأشاطره تماما تحليله بأننا رأينا جهودا مكثفة لتنفيذ المعايير، مما يعكس النضج السياسي الذي يمكن إدراكه والتزام قادة كوسوفو. وأحث الأمين العام على التحرك قدما الآن كما يقترح. وستبذل حكومة بلدي قصارى الجهد لتأييده والمبعوث الخاص الذي سيعينه في جهودهما في هذه المرحلة الحاسمة التالية.

ونأمل ونتفاءل بأن يؤدي الاستعراض الشامل إلى اتخاذ قرار ببدء عملية للمفاوضات في الخريف ستحدد وضع كوسوفو النهائي. وينبغي أن يبين بجلاء أنه لا توجد صفة أوتوماتية لبدء محادثات كتلك. وستكون نتيجة الاستعراض حاسمة في ذلك الصدد. ولكننا نشعر أيضا شعورا قويا بأن الوقت قد حان لمواصلة العمل. ليس في مصلحة أحد أن يبقى وضع كوسوفو النهائي دون حل. لذلك ينعدم الأمن السياسي، وذلك يثني عن العودة ويغذي وضع الخطط المتطرفة، ويصرف بسبب الخوف الاستثمار المباشر الأجنبي ويبقي سكان كوسوفو، بغض النظر عن الانتماء العرقي، في قبضة البطالة الواسعة النطاق والشقاء الاقتصادي. ذلك ببساطة غير مستدام.

وأشاطر الرأي المعرب عنه في أنه لن يكون تحرك إلى الوراء، إلى الوضع الذي كان قائما سابقا. ينبغي لنا ألا نصدر حكما مسبقا على نتيجة محادثات الوضع، ولكن

من الواضح أننا لن نرى عودة إلى الحالة التي كانت قائمة قبل آذار/مارس ١٩٩٩. وكما أن إعادة دمج كوسوفو في صربيا أو التقسيم الإقليمي لكوسوفو يمكن أن يستبعد فكذلك اتحاد كوسوفو مع بلد آخر أو حل يفرضه أحد الأطراف على نحو انفرادي.

إن أحد العقود الأكثر ترويعا من تاريخ البلقان انتهى قبل خمس سنوات. وينبغي لنا أن نطوي هذه الصفحة. لقد حان الوقت للبدء بعملية شاملة تقوم على أساس إقليمي ابتغاء حل إحدى المسائل غير المبتوت فيها الأخيرة النابعة من الصراعات العنيفة في يوغوسلافيا السابقة. وفور التوصل إلى اتفاق على الوضع النهائي لكوسوفو يمكننا أن نتطلع قدما إلى مستقبل أكثر أمنا وازدهارا تستحقه شعوب جنوب شرقي أوروبا. عندئذ يمكننا أن نتطلع إلى التعاون الإقليمي الوثيق بين أعداء سابقين وصوب الدمج المشترك لهذه البلدان الأوروبية حقا في المؤسسات الأوروبية – الأطلسية حيث تنتمي بحق.

أحث الأمين العام على البدء برحلتنا على هذه الطريق وعلى اتخاذ الخطوة الأولى اليوم.

أستأنف الآن وظائفي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل لكمسبرغ الذي أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد هوشيت (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحان تركيا وكرواتيا، وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الأوروبية الاقتصادية أيسلندا والنرويج.

دعوني أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد سورين بيسين – بيترسين، على إحاطته الإعلامية وعلى عمله وبإعادة ذكر دعم الاتحاد الأوروبي التام لعمله.

منذ أن قدم الأمين العام والممثل الخاص آخر مرة تقريرا إلى المجلس عن الحالة في كوسوفو في شباط/فبراير أحرز تقدم كبير. ومما ينطوي على بالغ الأهمية أننا نلاحظ أن المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي أظهرت مستوى مشجعا وبينا من الالتزام بالتحرك قدما في تنفيذ المعايير.

وكانت الحالة الأمنية خلال الفترة قيد الاستعراض هادئة عموما. ونشيد بالقادة السياسيين على موقفهم وعلى الطريقة الناضجة التي تعاملوا بها مع إعلان المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة توجيه الاتهام إلى رئيس الوزراء السابق، فضلا عن العملية السلسة نوعا ما المفضية إلى تعيين رئيس وزراء جديد. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن التعاون مع المحكمة ظل دائما، وما زال، مسألة رئيسية في كوسوفو وفي المنطقة بأسرها، إذ أن له تأثيرا مباشرا على التقدم نحو تحقيق طموحاتها الأوروبية.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لإقامة حوار رفيع المستوى مباشر ومستدام بين جميع طوائف كوسوفو، فضلا عن بلغراد وبريشتينا. ويلاحظ الاتحاد مع الاهتمام أن اجتماعات قد تعقد قريبا بين الرئيسين ورئيسي الوزراء. ويناشد الاتحاد جميع الطوائف أن تشارك بنشاط في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وفي جميع العمليات الجارية. وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بمشاركة ممثلي صرب كوسوفو للمرة الأولى هذا الأسبوع في اجتماع الفريق العامل المعني باللامركزية، ويناشد الاتحاد بلغراد المزيد من تشجيع مشاركة صرب كوسوفو في الحياة السياسية لكوسوفو.

ويتشاطر الاتحاد الأوروبي تقييم الأمين العام بأنه، نظرا لالتزام المؤسسات المؤقتة والتقدم الذي يجري إحرازه في المجالات التي حددت بوصفها مجالات ذات أولوية، وبافتراض أن ذلك التقدم سيستمر بدون انقطاع، فان الاستعراض الشامل المتوخى في البيان الرئاسي لمجلس الأمن بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/26) سيجرى في صيف هذا العام. وبالتالي فإننا نؤيد اعتزام الأمين العام تعيين مبعوث خاص لإجراء ذلك الاستعراض في المستقبل القريب، ونرحب بانفتاح عملية الحوار وبنطاقها الواسع.

وبالرغم من التقييم الذي مفاده أن تقدما وافيا يجري إحرازه كي يبرر إجراء تقييم شامل عند هذه النقطة، فإن الاتحاد الأوروبي يسلم بأنه لم ينفذ بالكامل أي من المعايير الثمانية، وأنه ما زالت هناك أوجه نقص في المجالات ذات الأولوية.

وبالتالي ينبغي أن تدرك المؤسسات المؤقتة وقادة كوسوفو أن نتائج عملية الاستعراض أو بدء اتخاذ أي خطوات إضافية بعد ذلك لن تكون نتيجة مسلما بها. ويشكل تنفيذ المعايير مسعى طويل الأجل وهو من المتوقع أن يستمر خلال عملية التقييم وبعدها.

وحينما أتيحت لي الفرصة كي أخاطب المجلس بشأن هذه المسألة في شباط/فبراير (انظر S/PV.5130)، ذكرت أن عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، وحرية التنقل، والتحول إلى اللامركزية مجالات بحاجة إلى اهتمام خاص، نظرا لصلتها المباشرة بالهدف المشترك المتمثل في كوسوفو الديمقراطية المتعددة الأعراق. وينوه الأمين العام، في تقريره، ببعض تدابير التحسن في جميع تلك المجالات باستثناء المسألة المحورية لإصلاح الحكم المحلي، وخاصة، التحول إلى اللامركزية، حيث هناك افتقار إلى التقدم.

وكما يوضح الأمين العام في الفقرة ٩ من تقريره (S/2005/335)، فان

> ”تحقيق نتائج ملموسة في عملية إصلاح الحكم المحلي سوف يؤثر على فرص العملية السياسية الرامية إلى تحديد وضع كوسوفو مستقبلا“.

ولذا فإن الأمر الأساسي هو المضي قدما بسرعة في تنفيذ المشاريع التجريبية، بما فيها المشاريع الواقعة في المناطق التي يشكل فيها صرب كوسوفو الأغلبية.

وبالرغم من العديد من المحاذير المبررة، فإن توصية الأمين العام ببدء استعراض حاسم وشامل لمعايير التنفيذ في صيف هذا العام يشكل مناسبة هامة جدا لشعب كوسوفو. وينبغي أن تفسر تلك التوصية بوصفها اعترافا من المجتمع الدولي بالتقدم الذي أحرز بالفعل وحافزا قويا للمحافظة على زخم الإصلاحات الجارية ولزيادته. وسيستمر الاتحاد الأوروبي في تأييد كوسوفو الديمقراطية المتعددة الأعراق، التي تتصف بالحماية التي توفرها لأقلياتها، بينما تسعى إلى ترجمة تطلعاتها الأوربية إلى واقع، بغض النظر عن المركز في المستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): المتكلم التالي ممثل أوكرانيا، وأعطيه الكلمة.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدتي، على رئاسة الدانمرك الناجحة والمفيدة لمجلس الأمن هذا الشهر.

كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سورين يسين – بيترسن، على إحاطته الإعلامية، المفيدة، ولا بد أن أقول، المشجعة، وأن أرحب بتقرير الأمين العام (S/2005/335).

واسمحوا لي أيضا بأن أرحب في جلسة اليوم بمشاركة رئيس مركز تنسيق صربيا والجبل الأسود ورئيس جمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، السيد نيبويسا كوفيتش.

بعد أكثر من عام على الحوادث المفجعة التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤، فإن الحالة العامة في كوسوفو تسير الآن على الطريق الصحيح–ومن المأمول، صوب إحراز تقدم كبير. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة على جهودها المستمرة والتفاعلية في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وفي تحقيق تغيير ايجابي في المجالات التي تغطيها المعايير الثمانية. ونشيد أيضا بالعمل الدؤوب والكفؤ الذي يضطلع به السيد بسين — بيترسن، بوصفه رئيسا للبعثة، ونغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد له على دعم أوكرانيا المستمر.

يبرز تقرير الأمين العديد من التطورات الواعدة التي حصلت على أرض الواقع. وقد أحرز الوجود الدولي عددا من النتائج الهامة في إرساء القاعدة للتحول الديمقراطي في كوسوفو. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نلاحظ التقدم غير المتساوي في تنفيذ المعايير، وبشكل أساسي المعايير التي تركز على مسائل الأقليات، وهو الأمر الذي تم إبرازه في تقرير الأمين العام. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق بصورة خاصة حيال الانعدام المستمر للتقدم في مجالات حرية تنقل الأقليات وعمليات العودة المستدامة والتمثيل ذي الصلة للأقليات في الهياكل الحكومية وفي القطاع العام بأسره. وبينما ظلت الحالة الأمنية مستقرة في الأشهر الأخيرة، فإن سلامة الأقليات ما زالت بحاجة إلى المزيد من التحسين. والتحدي الخطير الآخر للعملية هو مشاكل اقتصاد كوسوفو، التي ترافقها معدلات بطالة عالية.

من الواضح أن التقدم النهائي في هذه المجالات سيقتضي أن يبذل المجتمع الدولي وبلغراد وسكان كوسوفو المزيد من الجهود المتضافرة. ولقد شهدنا قطع العديد من الالتزامات من جانب مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة فيما يتعلق بتنفيذ المعايير؛ ونتوقع أن تترجم تلك الالتزامات إلى أفعال ملموسة.

إن الحالة في كوسوفو تبقى هشة وتقتضي وجودا دوليا مستمرا على أرض الواقع، خاصة خلال الفترة المقبلة الحساسة بشكل بالغ. وأوكرانيا، بوصفها بلدا مساهما رئيسيا بالشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تدرك أهمية المحافظة على مستوى أمني مناسب في هذه المرحلة. وفي هذا الصدد، نود أن نسترعي انتباه المجلس إلى ضرورة وفاء المانحين الكامل بالتزاماتهم المالية للدول المساهمة بالشرطة بطريقة حسنة التوقيت. وقد يؤدي المزيد من الفشل في فعل ذلك إلى تقييد قدرات البلدان التي توفر الموظفين الضروريين، وبالتالي مما يعرض للخطر الأمن في المنطقة.

وأوكرانيا، بوصفها مساهما نشطا في التسوية في كوسوفو، تؤكد من جديد على التزامها بتعزيز السلام والأمن في الإقليم وبضمان المزيد من استقراره وانتعاشه.

إننا نقف الآن على عتبة مرحلة مراجعة شاملة سيكون لها أثر هام على توقيت محادثات المركز النهائي.

ويتوقع بلدي أن تفضي مناقشتنا اليوم إلى اعتماد نهج متوازن بعناية، يُيسر تعزيز هدف بناء كوسوفو المتعددة الأعراق والمستقرة سياسيا والمزدهرة، بالتوافق التام مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد موريير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أود أولا أن أهنئكم على المهارة والالتزام اللذين ترأس بهما بلدكم أعمال مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو ٢٠٠٥.

خلال السنوات الأخيرة التزمت الأمم المتحدة التزاما قويا بتهيئة الظروف المناسبة لإقامة حكم ذاتي وإدارة ذاتية كبيرين في كوسوفو. وبالرغم من إحراز تقدم كبير في هذا المجال، فما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، ولا سيما في مجالات العمل الديمقراطي للمؤسسات، وسيادة القانون، واحترام الأقليات وحقوق الإنسان. ونشاطر الأمين العام تماما في تحليله لهذا الموضوع في التقرير الذي قدمه من فوره إلى مجلس الأمن (S/2005/335). ونعرب عن سرورنا بالعمل الذي لا يكل للممثل الخاص وبالبيان الذي أدلى به هذا الصباح.

وبغية تحقيق تقدم أكثر أهمية وقوة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بأسلوب أكثر اتساقا وبتصميم أكبر لوضع الإطار الأساسي اللازم. ولكن يجب أن يبذل الزعماء الصرب والكوسوفيون جهودا أكبر للاضطلاع بمسؤولياتهم كاملة. وبالتالي، فإن تقييم المعايير يدخل الآن مرحلة حاسمة.

منذ تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٩٩، انفصلت كوسوفو بحكم الأمر الواقع عن صربيا والجبل الأسود، بالرغم من أنها ما زالت تشكل جزءا من ذلك البلد بحكم الشرعية. وذلك الوضع ليس مرضيا ولا مستصوبا. وتعتقد سويسرا أن الوقت قد حان، من الآن وحتى نهاية العام، للبدء في مناقشة بشأن الوضع المستقبلي لكوسوفو. وفيما يتعلق بسويسرا، هناك عدة بارامترات ينبغي أن توجه تفكيرنا.

أولا، من المهم أن نأخذ في الاعتبار رغبتين مشروعتين بنفس القدر: فمن جهة، هناك مطلب الأقليات في أن تعيش في أمن، وأن تحصل على نفس الفرص لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأن تتوفر لها نفس فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والتعليم، وأن تمارس حقها في العودة؛ ومن جهة أخرى، هناك رغبة أغلبية السكان في ممارسة حقها في تقرير المصير.

ثانيا، ترحب سويسرا بالخطوات الأولى التي اتخذت نحو إجراء حوار بين الزعماء الصرب والكوسوفيين. وإن عودة كوسوفو إلى السيادة الصربية ليست مستصوبة ولا واقعية. ومع ذلك، فإن التحول نحو الاستقلال الرسمي لكوسوفو يجب أن يحدث تحت رقابة دولية صارمة، علاوة على إجراء المفاوضات مع سلطات بلغراد، حيث أنه لا يمكن فرض هذا الاستقلال عليها.

ثالثا، يجب معالجة مسألة كوسوفو من منظور إقليمي. وإن التزام المجتمع الدولي بالمحافظة على الدول المتعددة الأعراق في جنوب شرقي أوروبا يظل أساسيا. هذه هي السياسة الوحيدة الصالحة للبقاء على المدى الطويل. وتقسيم كوسوفو يتعارض مع هذا النهج ويجب استبعاده. ومن المهم هنا تعزيز اللامركزية في السلطة، بغية إتاحة تمتع صرب كوسوفو بالفرص الحقيقية للنهوض بتنميتهم والاضطلاع بدور نشط في تقرير المستقبل السياسي لكوسوفو.

ترحب سويسرا باتخاذ الخطوات الأولى على طريق إقامة الحوار بين زعماء صربيا وكوسوفو. ويمثل الاستعداد لإجراء هذا الحوار على أعلى مستوى شرطا أساسيا لتحريك الوضع الحالي وإحراز تقدم في المناقشة بشأن المعايير والوضع.

منذ اندلاع الصراعات في يوغوسلافيا السابقة انخرطت سويسرا إلى حد بعيد في هذه المنطقة. وقد استخدمت موارد كبيرة لمساندة جهودها بتوفير ما يتجاوز

بليون ونصف بليون فرنك سويسري منذ عام ١٩٩٥. وتشارك سويسرا بوجه خاص بنشاط على صُعُد مختلفة.

ويقدم بلدي مساهمته على أساس تجاربه التاريخية الذاتية، ولكنه فوق كل شيء يتناول احتياجات محلية حقيقية في مجالات توطيد الديمقراطية المحلية واللامركزية وتعزيز آليات حماية الأقليات. وترغب سويسرا في أن تقدم مساهمة مفيدة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، وهي على استعداد للاضطلاع بدور الميسّر. كما تشارك بالفعل بنشاط في دعم الحوار بين بريشتينا وبلغراد، وكذلك بين مختلف المجتمعات المحلية، ونحن على استعداد لمواصلة الاضطلاع بهذا الدور.

وحتى لو تم حل مسألة الوضع في المستقبل القريب، فإن الأحوال الاقتصادية السائدة والهياكل غير المتطورة لسيادة القانون تتطلب استمرار تواجد دولي مهم في كوسوفو. وسويسرا مصممة على مواصلة التزامها جنبا إلى جنب مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين لتحقيق هذا الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألبانيا.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، في البداية، اسمحي لي، بالنيابة عن حكومتي، أن أرحب بوزير خارجية الدانمرك، السيد بير مولر، الذي ترأس أعمال المجلس في هذه الجلسة الهامة جدا حول مستقبل إقليمنا. واسمحي لي أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي للتقرير الشامل والموضوعي الذي قدمه الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2005/335). كما نرحب في هذه الجلسة الهامة بحضور الممثل الخاص للأمين العام، السيد سورين يسين – بيترسن، ونشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة حول آخر التطورات في كوسوفو. وبالنيابة عن حكومتي أود أن أشيد بالسيد يسين – بيترسن وأشكره على قيادته وحسن بصيرته وهو يترأس بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو، وعلى دبلوماسيته النشطة من أجل تشجيع علاقات الشراكة المثمرة لمؤسسات كوسوفو مع مختلف أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين. ومرة أخرى أود أؤكد له تأييد ألبانيا الكامل.

كما نشيد بفريق الاتصال المعني بكوسوفو لدوره النشط، ونؤمن إيمانا قويا بأنه سيستمر في ترك بصمات سياسية ودبلوماسية رائعة على تلك القضية. ونشاطر الرأي بأن الاتصالات الكثيرة لهذا الفريق مع الأطراف الفاعلة داخل كوسوفو، بالإضافة إلى تعاونه مع مجلس الأمن، ستقدم خدمة هامة للعملية السياسية لتحديد المركز النهائي لكوسوفو.

وفي حين أننا نشيد بتسليم السيد راموش هارادينيا نفسه، بصورة سلمية وطوعية، للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإننا نوافق على أن الزخم المتولد عن حركة الانتقال نحو إقامة الحكومة الجديدة، بقيادة رئيس الوزراء بيرم قسومي، يمثل علامة واضحة أخرى على النضج المتزايد وعلى فعالية الطبقة السياسية والمؤسسات السياسية في كوسوفو. لقد أبرزت هذه الأشهر الثلاثة الأخيرة، كما أشار تقرير الأمين العام، تصميم الحكومة الجديدة برئاسة السيد قسومي وبقيادة الرئيس روغوفا على المحافظة على الزخم المتولد فيما يتعلق بتنفيذ المعايير.

إن عام ٢٠٠٥ يمثل سنة حاسمة وهامة بالنسبة لكوسوفو ومنطقة البلقان. كما أننا نوافق على أن الوقت قد حان لإحراز تقدم هام في تحديد الوضع السياسي لكوسوفو. إن الوضع الراهن ليس وضعا مستصوبا ولا مفيدا. ونؤمن إيمانا قويا بأن هذه العملية ستساعد على تحقيق تقدم سريع في كوسوفو وإقامة اقتصاد جيد وتحقيق الازدهار، وستحقق الأمن والاستقرار، وستعزز النهوض بالمنطقة برمتها نحو التماثل مع البلدان الأوروبية.

وتعمل الآن عملية الاستعراض الدوري للتقدم المحرز في المعايير على توليد زخم هام. ونشاطر الأمين العام تماما توصيته بالبدء في استعراض شامل هذا الصيف، واضعين في الاعتبار، كما أشار، التقدم المحرز بشأن المعايير الثمانية والجهود الدؤوبة التي بذلتها حتى الآن المؤسسات المؤقتة لكوسوفو. وسيؤدي كل هذا بالطبع إلى التوصل إلى عملية تحديد الوضع في كوسوفو.

ونؤكد من جديد فهمنا أن تنفيذ المعايير عملية معقدة ومتواصلة وأنها ستؤدي إلى إقامة مجتمع ديمقراطي ومستقر ومتعدد الأعراق في كوسوفو، بمؤسسات ديمقراطية وضمانات فعالة لحماية الأقليات والتراث الثقافي والديني.

وتنفيذ المعايير يشكل، وسيظل يشكل، محور تركيز جهود جميع أبناء كوسوفو للعيش في كرامة والتقدم نحو الإندماج الأوروبي – الأطلسي. وأعتقد أن مما يجدر التذكير به ما أشار إليه السفير كاي إيدي في تقريره الشامل (S/2004/932، المرفق الأول، الضميمة) قبل سنة: وهو أننا نتحرك نحو نهج ”المعايير قبل المركز“، الذي لا يزال في نظرنا واقعيا وكافيا.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن وجود مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي في كوسوفو لا يزال يمثل الهدف النهائي. ولذلك الغرض، لا يزال التزام مؤسسات كوسوفو التزاما متواصلا باللامركزية ومسائل الأقليات والحكم الرشيد والاقتصاد يشكل أولوية.

إن اللامركزية إحدى المسائل الرئيسية وهي مفيدة لجميع مواطني كوسوفو. وهي على وجه الخصوص من شأنها تعزيز حقوق الأقليات وكذلك المبادرات المحلية ومساعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل الجماعات. ونحن نرى أنه ينبغي للامركزية أن تحدث في تواز مع تشكيل وتعزيز هياكل الحكومة المركزية، وأن استقلال السلطات المحلية يجب ألا يفلت من الخط الرأسي للسلطة أو يضر به، وأن الهياكل المحلية يجب أن تظل مسؤولة لدى بريشتينا وأن الهياكل الموازية يجب أن تدمج في هيكل كوسوفو أو تفكك. وفوق كل شيء، ينبغي للامركزية تجنب تقسيم الإقليم إلى كانتونات، الأمر الذي من شأنه إعاقة الأداء الطبيعي لمجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو.

ومسألة الأقليات، التي تمثل عنصرا أساسيا في المجتمع المتعدد الأعراق، تتطلب مشاركة كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة في كوسوفو: المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، فضلا عن الصرب والأقليات الأخرى. ونحن نشيد بالتقدم الحقيقي والخطوات الإيجابية التي تحققت بالفعل، ولكننا نشجع إيلاء مزيد من الاهتمام والعمل الجاد في ذلك المجال ومزيدا من الجهود لتنشيط عملية العودة، وتوسيع الحوار فيما بين الجماعات واحترام حقوق الأقليات.

وتحقيق تلك الأهداف يتطلب الالتزام المتواصل من قيادة كوسوفو، فضلا عن حسن النية والجهود التشاركية من جانب صرب كوسوفو والجماعات الإثنية الأخرى. وعزل الأقلية الصربية لنفسها وعدم مشاركتها في الجمعية والمؤسسات الأخرى ليس من شأنه سوى إعاقة التقدم في تنفيذ المعايير. فالأقلية الصربية جزء من مجتمع كوسوفو، وهي بهذا الاعتبار لها حقوق وعليها واجبات. ويجب أن تشارك مشاركة بناءة وتنهي عزلتها.

والحكم الرشيد هدف ذو أولوية للمؤسسات الحاكمة في كوسوفو. وإرساء حكم القانون وإنشاء قضاء وإدارة عامة مستقلين واحترام الملكية الخاصة أمور لا غنى عنها في ذلك الصدد.

واستيفاء تلك المعايير يتطلب نقل المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات إلى السلطات المحلية والإسراع بالخصخصة. وتلك العملية سيكون لها أثر إيجابي على التنمية

الاقتصادية وعلى تهيئة المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي في كوسوفو. وكوسوفو، بالنظر إلى مركزها السياسي الحالي، لا تزال بعيدة عن الاستثمار الأجنبي المباشر وتفتقر إلى الأهلية للاستفادة من برامج ومساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي ستكون ذات أثر مباشر على إنشاء اقتصاد مستقر وذي فعالية.

وترى الحكومة الألبانية أن عملية مناقشة وتحديد مركز كوسوفو ينبغي أن تأخذ في الحسبان بعض العناصر الأساسية التي لا شك في أنها تؤدي إلى إيجاد حل طويل الأجل ذي أثر إيجابي على الاستقرار والأمن والاندماج الأوروبي الأطلسي للمنطقة. ونحن نشارك في الرأي السائد على نطاق واسع بأن المبادئ الأساسية التي حددت بالفعل وتم إقرارها يمكن أن توجه التسوية السلمية لهذه المسألة.

وفي ذلك السياق، نؤكد من جديد أن احترام الإرادة الحرة المعبر عنها ديمقراطيا لجميع أبناء كوسوفو فيما يتعلق بمستقبلهم، مع توفر ضمانات لاحترام وحماية حقوق الأقليات، بما في ذلك ضمانات حماية قيمها الثقافية والدينية الموروثة، لا يزال أمرا أساسيا لإيجاد حل عادل ودائم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كوفيتش، رئيس مركز التنسيق في صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا والجبل الأسود لكوسوفو وميتوهيا.

السيد كوفيتش (تكلم بالصربية؛ ووفر الوفد نصا باللغة الانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في المناقشة. وأود أن أتناول بعض النقاط التي سمعتها.

قيل إن الممثل الخاص للأمين العام وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو يمكن أن يحفزا الألبان على المشاركة في عملية اللامركزية حالما يقنعهم الممثل الخاص بأن كوسوفو لن تقسم. ونحن نعتقد أن ذلك صحيح. ولكن بنفس تلك الطريقة يمكننا أن نحفز الصرب على المشاركة في المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي بإقناعهم بأن كوسوفو وميتوهيا لن تصبحا مستقلتين. ولكن كيف نفعل ذلك عندما تقترح تلك المؤسسات، بصورة يومية، الاستقلال باعتباره حلا؟ وينبغي أن نسأل أنفسنا لماذا يدخل الصرب في مؤسسات ملتزمة باستقلال كوسوفو وميتوهيا. وبالتالي فإني أدعو المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والمجتمع الدولي لإقناع الصرب بأن كوسوفو وميتوهيا لن تصبحا مستقلتين وأن سيادة صربيا والجبل الأسود ستحترم. بتلك الطريقة يمكن إقناع صرب كوسوفو بالمشاركة في المؤسسات القائمة في كوسوفو وميتوهيا.

وأود أن أذكر المجلس بأن صرب كوسوفو شاركوا في تلك المؤسسات بعد انتخابات عام ٢٠٠١. وشاركوا في ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، وحتى آذار/مارس ٢٠٠٤. ونفس القصة القديمة تحكى مرة تلو الأخرى، وقد اتيحت لي الفرصة لسماعها. لقد طلب منا أن نقنعهم بالدخول في المؤسسات المؤقتة. وحاولنا أن نفعل ذلك. فماذا حدث في النهاية؟ وقعت أحداث آذار/مارس ٢٠٠٤. ولم تعالج نتائج التطهير العرقي حتى الآن. ومن بين الـ ٥٠٠ ٤ شخص المشردين داخليا بعد أحداث ١٧ آذار/مارس، لم يعد ٦٠٠ ١ شخص حتى الآن إلى ديارهم. وليس في نيتي أن أحكي للمجلس قصصا لطيفة ذات نهايات سعيدة. أود فقط أن أكون واقعيا، سواء أحب المجلس ذلك أم لم يحبه. ولذلك أعتقد أن بيان المملكة المتحدة ليس صحيحا ولا منصفا. أرجو تفعلوا للآخرين ما تحبون أن يفعلوه لكم.

وفيما يتعلق بحرية التنقل، إن الاختبار الحقيقي لئن كانت هناك حرية تنقل يأتي عندما يعود أولئك الأشخاص إلى مدارسهم. أي نوع من الحرية هناك عندما يحتاج الأطفال إلى مرافقين عسكريين ليذهبوا إلى المدرسة؟ بالطبع نحن ممتنون لبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو على كل ما

عملتاه. ولا أود أن يقود بياني إلى إزالة وجود قوة كوسوفو، لأنه لا توجد حرية تنقل. يتعين علينا جميعا أن نلتزم بحل هذه المشكلة. ونحن نوافق عموما على أن مركز كوسوفو وميتوهيا في المستقبل يمكن أن يؤثر على الاستقرار الإقليمي والتجارة، ولكن إيجاد حل ذي جانب واحد لمشكلة كوسوفو وميتوهيا سيكون تسوية بائسة للغاية. وذلك موضوع نقاش بين بلغراد وبريشتينا. وإيجاد تسوية بشأن مركز كوسوفو في المستقبل من شأنه تهيئة الظروف الملائمة للحوار وحرية التجارة في المنطقة وسيكون مقبولا لدى جيراننا كذلك.

بالطبع إن إيجاد حل سلمي وشامل ودائم يأخذ زمنا. ومناقشتنا اليوم فيما يتعلق بصعوبات تنفيذ المعايير توضح بجلاء أنه ليس من الممكن حل مسألة مركز كوسوفو وميتوهيا بطريقة متسارعة.

وأود أيضا أن استرعي الانتباه إلى الآراء غير الصحيحة وغير الدقيقة التي تقول بأن الخوف من انعدام الفرص الاقتصادية وليس الخوف من انعدام الأمن هو العنصر الذي يثبط الأشخاص المشردين داخليا عن العودة إلى ديارهم.

لذلك أسأل: لماذا يعود الفرد إلى مترله أو مزرعته أو شقته إن لم يستطع الاطمئنان على البقاء على قيد الحياة؟ ولو كانت هناك أسباب اقتصادية تمنع عودة الصرب، فهي ذات أهمية ثانوية ويمكن حلها بسهولة. ومع ذلك، يجب أن أشدد على أنه لا يمكننا أن نحول انتباهنا عن فشل بعثة كوسوفو في القيام بأنشطة بشأن القضية الرئيسية. وسنتحلى بروح بناءة عالية في نهجنا، ولكن يجب ألا يتوقع منا أن نخفي رؤوسنا في الرمال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد يسين – بيترسن للرد على التعليقات.

السيد يسين بيترسن (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على ملاحظاتهم وعلى البيانات القوية جدا دعما للعملية الجارية في كوسوفو وفي المنطقة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للبيانات التي تبدي دعما لتوصيات الأمين العام بإجراء الاستعراض الشامل هذا الصيف. واتفق تماما مع البيانات العديدة التي أبرزت أنه يجب أن يكون هذا الاستعراض شاملا ودقيقا وموضوعيا، ولا يسعني إلا أن أقول هنا إنه، من الجلي، أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) ستدعم تلك الممارسة بغية أن نحقق الهدف الذي نتشاطره جميعا.

وأود أيضا أن أرحب بالبيانات العديدة التي أبرزت وبحق أن الحالة في كوسوفو معقدة جدا. إنها ليست حالة يمكن وصفها بأنها بيضاء أو سوداء؛ فهي زاخرة بأشياء طفيفة. وذلك بالضبط هو الصورة المختلطة، على حد وصف أحد أعضاء المجلس، التي سعى الأمين العام إلى إبرازها في تقريره وسعيت أنا، وأود أن أشدد على ذلك، إلى إبرازها في تقييمي الفني.

غير أنني أود أن أؤكد لأعضاء مجلس الأمن أنني أعلم أن زعماء كوسوفو قد سمعوا بياناتهم اليوم واضحة مدوية. لقد سمعوا، أولا، أنه يتعين عليهم إحراز تقدم إضافي يمكن قياسه بغية المضي قدما. وسمعوا، ثانيا، أنه يتعين عليهم مضاعفة جهودهم وتكثيفها لكي يعالجوا، على وجه الخصوص، أوجه القصور التي ندركها جميعا والتي أشرتُ إليها أيضا في ملاحظاتي الاستهلالية، وخاصة فيما يتعلق بالعودة وبحرية التنقل، وعلى نحو عام من أجل تحسين ظروف الأقليات ومن أجل حمايتهم. ثالثا، يمكن أن أؤكد للمجلس أن الزعماء في كوسوفو قد سمعوا بوضوح تام أن ما سيخلص إليه الاستعراض لن يكون نتيجة عادية متوقعة.

وأؤكد للمجلس لأنني أعلم أنه فيما يتعلق بزعماء ومواطني كوسوفو، أن تنفيذ المعايير ليس شرطا للمضي قدما فحسب في العملية المؤدية إلى مناقشات المركز. فهو أكثر من ذلك بكثير. فتنفيذ المعايير هو، قبل كل شيء، للأحزاب السياسية ولمواطني كوسوفو، مسألة مهمة بنفس القدر، إن لم يكن أكثر، تتعلق ببناء مجتمع أوروبي ديمقراطي متعدد الأعراق تتمتع فيه الأقليات بالحماية وتتمتع فيه المواقع الدينية والثقافية ذات الأهمية للأقليات بالصون والحماية.

وأود، إذا سمحتم لي، سيدي، أن أدلي ببضع كلمات ردا على البيانين الأول والثاني لصديقي السيد كوفيتش. أشعر حقا أن البيانين لم يعبرا عن أننا نتعامل مع حالة معقدة جدا الأمور فيها ليست بيضاء أو سوداء. وأعتقد أنه قد يكون من المفيد إذا أضفت بضع نقاط، لكي نتمكن من الحصول على أكثر من جانب بشأن بعض القضايا المهمة. ولذلك، واحتراما لوقت المجلس اسمحوا لي أن أذكر ثلاثة أو أربعة أمثلة.

أولا، ذكر السيد كوفيتش، مثالا على حرية التنقل التي تتمتع بالحماية في الجانب الصربي في كوسوفو، أن أحد المقيمين الألبان، قاض في شمال ميتروفيتشا، يذهب إلى عمله كل يوم. وأعتقد أن ذلك جيد. واسمحوا لي أن أقول هنا – والإحصائيات واضحة – أن ١٠ في المائة من جميع الموظفين الحكوميين هم من الأقليات، والسواد الأعظم منهم من صرب كوسوفو. ويتوجه السواد الأعظم من الموظفين الحكوميين من الأقلية إلى أعمالهم يوميا.

ثانيا، أعرب السيد كوفيتش عن قلقه بشأن نوعية الديمقراطية في مكان تخاطر فيه الأقلية – صرب كوسوفو – بالخسارة أمام تصويت الأغلبية الميكانيكية. وأود أن أقول إنني أعتقد أن أهم جوانب الديمقراطية التي يمكن توقعها هو أن يشارك المرء ويمارس حقوق الديمقراطية ويصوت. وأعتقد أننا ينبغي أن نقلق بشأن التصويت قبل أن نبدأ في القلق بشأن الخسارة أمام الأغلبية الميكانيكية. وبالإضافة إلى ذلك، ومثلما ناقشت مرات عديدة مع بلغراد، ما زلت آسفا على أن صرب كوسوفو لم يشاركوا في الانتخابات، لأنهم لو كانوا شاركوا فيها بنفس قدر مشاركتهم في الانتخابات الماضية، لكان لديهم اليوم ثاني أكبر حزب سياسي في كوسوفو، ولما ظهر خطر الخسارة أمام الأغلبية الميكانيكية.

ثالثا، بشأن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، أعلم أن هذا أمر قد أثير هنا في المجلس في شهر شباط/فبراير. واسمحوا أن أقول بإيجاز شديد إن البعثة قد تصرفت، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وعلى أساس نصيحة ليس بها أي غموض من المستشار القانوني للأمين العام، من أجل الحصول على مفتاح مستقل لكوسوفو على أساس مؤقت. ونفعل ذلك لأغراض اقتصادية بحتة. فالاقتصاد الضعيف جدا في كوسوفو يخسر ما يقرب من ٥٠ مليون يورو سنويا لأن جميع أرباح الاتصالات الهاتفية اليوم تذهب إلى مناطق خارج كوسوفو.

تتعلق النقطة الرابعة التي أود إثارتها بمنتدى كوسوفو. وأود أن أطمئن السيد كوفيتش وأعضاء المجلس بأنه بمجرد تشجيع صرب كوسوفو على شغل مقاعدهم في المؤسسات الديمقراطية، ستوجه لهم الدعوة بالطبع لانضمام إلى المنتدى، ولكننا لا يمكننا دعوتهم إلى الانضمام إلى المنتدى ما داموا خارج عضوية الجمعية، لأننا دعونا الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية.

وأود أيضا أن أثير نقطة بالغة الوضوح، حينما يتعلق الأمر بالإعداد لمناقشات المركز، فإن تلك هي مسؤولية المؤسسات في كوسوفو. إنها ليست مسؤولية الممثل الخاص للأمين العام. إن ولايتي واضحة. وهي تيسير العملية، ولكن يجب أن تكون مسؤولية الإعدادات مقتصرة على

السلطات والأحزاب السياسية في كوسوفو، وستكون كذلك بالفعل.

أخيرا، قال السيد كوفيتش إنه لم يكن هناك رد على الدعوات للحوار من الرئيس تاديتش ورئيس الوزراء كستونتسه. ومثلما قلتُ في بياني الاستهلالي، أرحب أحر الترحيب بتلك الدعوات. وبيان السيد كوفيتش ليس صحيحا تمام الصحة. فالدعوة التي وجهها الرئيس تاديتش كانت عامة وقد أكد السيد روغوفا علانية أنه يتطلع إلى مقابلته. وكتب رئيس الوزراء رسالة الدعوة في نهاية المطاف، يدعو فيها رئيس الوزراء قسومي. ورد رئيس الوزراء قسومي مرحبا بالحوار وأعتقد أنهما سيجتمعان قريبا.

واسمحوا لي أن اختتم بشكركم، سيدي، على رئاستكم جلسة المجلس هذه، التي أعتقد أن التاريخ سيسطرها على أنها جلسة مهمة جدا ستدفع إلى الأمام بالعملية في غرب البلقان، وفي كوسوفو بصورة خاصة؛ وسيقرب ذلك المنطقة وكوسوفو من التطبيع والاستقرار؛ وسيسمح لجميع الدول في المنطقة، ولكوسوفو أيضا، بتركيز جميع جهودها على ما يجب أن يكون هدف كل شخص في المنطقة: التكامل الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.